



بازرسی شد
۲۶ = ۲۷

یا حفظ
بسم الله الرحمن الرحيم

سایه رحمتی آید بر سر و سینه و در جوار
در نشسته در سینه در سینه در سینه
مداومت جبر در سینه در سینه در سینه
صلوات بر عیون جمعین در سینه
محرش بر سر در سینه در سینه

کتاب الفیاض و کتاب الفیاض
شکل بر روی سینه

۸۹۵

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی
اسکن کتابت و کتب خطی
موضوع تألیف
مؤلف
۱۳۰۲
شماره دفتر
۱۳۹۵

عکس . فهرست شده
۲۷۱۷

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد

بسم الله الرحمن الرحيم

ما را که در حق خود می بیند و می بیند و می بیند
از نشانه های خود می بیند و می بیند
خداوند بزرگوار می بیند و می بیند
صلوات بر محمد و آل محمد
محمد و آل محمد

کتابخانه و کتابخانه

مکتب برادران

۸۹۵

بازدید شد

۱۳۸۱

۲۷۱۷

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

موضوع کتاب

على القول به ان تلك الخيارات المحيية للأجنبي ليس لأحد المتعاقدين مع أنه من أفراد الحدود
 ان الحق انما هو لأحد المتعاقدين الشرط لجبا لأجنبي لا لأجنبي وأحد الباعين بقبضته
 وهذا يثبت باسقاط الشرط لجبا للغير والحق لا لأجنبي على ما سبق في خبرنا بشرط انما
 وبقولنا انما يكون ذلك بعد ما ملك المخرجين الفسخ بالعبر حيث ان الركنين هما العقد والقبض
 العقد وان يخرج ما خرج بالاول لان في البيع كسفا تمام ما هو ركن من ركني البيع ما يدخل في
 حقيقته وما حقيقته انما هي ما صنع بعضهم من التمسيد بغيره بعد وقوعه معلوم ما يخرج من
 ما ذكر مع ان الاول لا حاجة اليه والثاني محل لأن بعض ما هو من المحل ليس كل خيار العيب
 وبما حقيقته انما هي ما في افاده شخص الموصوفين من حيث ذلك وقد عرفت ان ذلك
 العقد وان لا يكون المفسر فيه بأنه ان اريد من أفراد العقد انما هو على ما يكون الفسخ
 مستلزم لان القدر على الفسخ من القدر على فكره ان القدر لا يتعلق بأحد الطرفين
 اريد منه انما العقد وجعله غير قابل لأن يفسخ فبعد ان رجعه الى اسقاط حق الخيار والقبض
 في غير نفس الخيار مع ان ظاهر الازام وفيما بال الفسخ جعله لا فاعلم فينبغي ان الخيار
 المشترك فان كل منهما الزام من طرف لا مطلقا انتهى وانك قد عرفت ان الزام هو الازام
 الازام بالاستحقاق هو الازام باستحقاق الفسخ وانما ما استظهر في غاية السطر حيث
 والقروم ما يقال بالاشتراك فلها ما يشبهه في الزام العقد انما الزام وطرف واحد من
 خصوص مع ان الظاهر من أفراد هو الازام من طرف لا لأجنبي انما الظاهر ان المخرجين
 في العقد فيما يثبت به ويكون الفسخ البطلان للعقد انما هو من جهة العقد به جاز الحد كسبه
 ان أحد المتعاقدين يرفع بالفسخ ايضا العقد بصلبه انهم لا انما يبيع الا انما يبيع
 او بباطل بصلبه ولعل هذا بعد ان يفسخ العقد بعون الله تعالى فالفسخ في الازام خلاص

الفسخ

في الفسخ من جهة ان الذي يتعلق به فبشر عليه الاقدام وان لا يتعلق بالعقد مع اول
 من خصه بالخيار المشترك لا يتناقض به ان صاحب الخيار الخاص يفسد على الزام العقد مع
 ان لفه من طرف صاحب العقد ليس له الخيار انما هو بقبض لا اصل الا الزام في الخيار قبل
 الشروع في وضع اشياء بالخيار وبما انما لا بد من قبضه على شكله بيا هو الاول ما خرج
 الخيار لا يخلو له ان ملكه في ملكه لا في ذلك الا ان يكون على ما هو المختار لا بد من قبل ان لا
 حجة وجاز من اخرى حتى يكون من جهة الاولى متعلقا بالذات ومن الثانية للشأن والقدر على
 ثلثة اقسام الاول ان يكون من اقسام العقد مع حيث يكون انما عن الفسخ في جميع اقسامه
 كالوفاء والصدق في الاذنه الثاني ان يكون كل ملك لا يتم كالنكاح فانه ما ياتي عن الفسخ لا
 العبرية تختلف العصف الثالث ان يكون العقد مقتضا له فيلزم ما لم يتبعه ما يبيع وهذا
 الاقسام الخمسة هي التي لا يخرج من الخيار في كل ثلثة اقسام الاول كون العقد الذي صلحا
 للذات الراسم بحيث يتصل بغيره من هذا القبيل العرف لا بد من كذا كذا والوديع والهدية
 فلهذا من تمام به لا بد من على غيره انما هو السلطة على الفسخ في هذا العقد العبر عما بالمعنى
 ان يختلف من الذين بل هو بحيث يفسد من اختياره حيث ان يكون على خلاف ذلك ولا بد من
 الوجهين من واثم ولا بد من اختياره عن عموم او على بالعقر على تقدير انما على القدر الثاني
 كونه كسبه انما وان لم يكن بنا والعقد على كسبه في الاقسام الثلاثة من الخيار لا بد من
 لعدم كسبه المتعلق به حق الخيار وهذا هو الذي المتعلق به انما في ذلك فلو كان ذلك
 على ذلك لا بد من كسبه في هذه في التوفيق بين هذا وبين ما هو تصرف المفسر في ذلك
 شخصان قد سعى على اخر من التعريف فلهذا الفسخ من كسبه في هذه انما هو كونه في الخيار
 اليها وانما يثبت ملك الاقدام في حق الخيار كسبه في ملك الاقدام لا ينافي ذلك في نفس الملك

كذا
 حقيقة

على ذلك الذي لا يثبت في الحقيقة وإنما لا يجبر به اختيارا فاما العقد في الحقيقة فيجب ان
 الفسخ والرضا بقا العقد فثبت اختيار الرضا وانهم العقد لا يثبت احد طرفي الخيار فهو العقد
 ان احدهما سبب الجبر بعد ما صلحوا بالخطا راجعا ما اثره الوجه في هذا العقد لا يفسخ وهذا
 معنى قولنا اننا اجبرنا لا نصحنا والبر في هذا الخبر لا يتحقق منه بل انما اسرهم بالقانون وان يقول
 الآخر احذر وسبلنا وانصحنا ان لا نؤثر في هذا الخبر والحق في التصرف في هذا المسمى من هذا
 فكل منهما احد طرفي الخيار وهذا معنى قوله وهو لا ما تروى وبالجمله عند الفسخ والرضا
 يعقوبه خبره في الامرين ليس في كل من الطرفين الفسخ والقوم مجردين لا اختيارا معنى
 ونحوه في خبره في الامرين حيث ان الخيار يفسخ في ما يجبر به فلا بد له من طرفي لا يملك
 من جهة العقد ويقا في هذه النسبة فيهما انما انفسر حيث ان الخطا يفسخ في اختيارا
 الرضا وانما يجبر في الخطا بعد اختيارا ومن العلم ان الرضا لا اختيارا في الخطا الثاني
 العقد في الحقيقة لا يفسخ بالرضا بل بالخطا في الكسوف في هذا العقد والفسخ في
 بالخطا في الحقيقة العبر عن الرضا في المصير في الغائبين والخطا في انما انفسر
 عليها محصيا انهم بل يفسخ انهم في الجبر ويكون العقد حقيقيا ولا يجبر في القول للفقهاء
 او حقا في رسالتنا العول في الصلح وكيفية الفسخ لا ينعكس باللفظ للعقد بل بالحق
 بالشفاعين ولا كان لهم انفسر حيث انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر
 كالذين الذين في هذا الموضع ان لا يفسخ في هذا الموضع الذي ينعكس به الفسخ في هذا الموضع
 على هذا الموضع انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر
 فاعلم ان العقد لا يفسخ مطلقا في كل من الطرفين بل في كل من الطرفين في كل من الطرفين
 العوضين مادام العوضان ثابتين في غير من الفسخ في العوضين لصاحب المصلحة في هذا الموضع

الشيخ

كذلك

في

قبل الانفساخ كان مضمونا عليه بالشيء حكم العقد فانما انما العقد في الحقيقة في الحقيقة
 العقدين بغير ردا للكل او الفسخ ويجوز ان يكون البيع مثلا ما كان الشيء يحكم المصلحة
 الثمن في فحانه بالشيء فهو ان كان ملكا لا يفسخ البيع الا ان علفه لم يفسخ عن البائع و
 وهذا الملك بغير الفسخ بالسبب فيكون هو يدعي ان الشيء ولهذا يفسخ في هذا الموضع
 ما دام العقد لا يفسخ في هذا الموضع ان ملك المصلحة فيكون يفسخ في هذا الموضع
 دام المصلحة لا فانما انما كان الملك بالملك لا ان ملكه في هذا الموضع لا اختيارا في هذا الموضع
 مثلا على البيع بدفعان فادام العقد فاما تعين الشيء فيكون يفسخ في هذا الموضع
 انفسر هنا انه لو كان الفسخ في كسوف من الشيء فيكون يفسخ في هذا الموضع
 احدهما خاصا لا مطلقا فلا لا الرضا والرد ولا الرجوع اذ عرف هذا فاعلم ان هذا الموضع
 في بعض المراتب على الوجه الاول وفي بعضها على الوجه الثاني والرجوع عند انفسر هو اصله
 لأن الميزة الثانية هي الميزة ولا بأس بالاشارة احوال الموضع في هذا الموضع
 من الأول حيث انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر
 يفسخ في هذا الموضع انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر
 كسوف المصلحة في هذا الموضع انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر
 المشترك في هذا الموضع انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر
 فوفى العوضين بل يفسخ في كل من الطرفين فيكون يفسخ في هذا الموضع انفسر انفسر انفسر انفسر
 البائع في هذا الموضع انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر
 ما سأل عن الرضا في هذا الموضع انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر
 ان كان الرضا يفسخ او يفسخ في هذا الموضع انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر انفسر

بالضرورة وكذا كماله للجمع المحلى على العباد ولا ناهية وليس ذلك لأن المرتبة العائنة من
 وهو ما فوق الاثنين على طرف واسم للجمع مستقلا كلفظ الجماعة فان الجمع من جنس واحد
 واحد لكل واحد للجمع فان الحكم في العباد انما يتعلق بالجماعة لا بالمرتبة العائنة ولا يكون
 ولا يتبين على نفي واحد كما هو مقتضى الكلية ولا يتبين الحكم كان مقتضى ان الاثنين
 بالحرف على الهيئة التي لا على ما هو مقتضى الكلية لا لا يتفق بان يستلزام ان الطبيعة
 اكثر من فردين لا الطبيعة الموجودة في ضمن اكثر من فردين والتقسيم في الحكم لا في الوضع بل في
 في الابدان والاستقلال في المقام فخص ذلك في هذا من غير الفرق والتقسيم لا الابدان وبيان ذلك
 الحرف في مقام اخر وما حققنا ظهر وجه تخرج من الواحد لا اثنين في عدم الجمع من غير حجة
 ما تكلفه وان استقل كل فرد من واحد للجمع بل الحكم ليس من جنس الاثنين وان افرد الجمع والفرق
 سواء على القاعدة عاين الامران في الفرد على الطبيعة لا بشرط وفي الجمع بشرط الخلق وفي
 من فردين لا اقل منه بغير في الجمع لخطا الامر في الحكم بل يجب في اكثر من فردين في الجملة
 ثم ان شاء الله تعالى انما الصلوات للفقراء للهموم ومع ذلك لا يتفق انه وجوب التوزيع حسب
 القابلية لانه انما هو في كل فقير فقير من حيث هو لا من حيث سبيل الله والمواضع ومثل ذلك
 اعطوا تلك على الخطية للفقراء او فقر البلية لا يجب التوزيع بل ولا الدفع الى المشقة
 واغنى هذا حال من الجمع واما الالام الدخلة عليه فاما وضعه للامارة الى الابد من التوزيع
 ومن المعلوم انما استلزام التوزيع هو في فقره ليس يكون الطبيعة معروفة ولا لا وفي
 الذي هو في حكم معروفة الطبيعة والالام في التوزيع اشارة الى فقره من الطبيعة المعروفة العلوية خلاف
 فان معرفة الطبيعة التي في فقره في فقره من الفقر بل من الفقر واما الاستقلال كما هو
 لا اجماع فيه بل هو في فقره من الفقرين وهو مع ذلك ما يصلح الطبيعة ان تكون التوزيع

بالضرورة وهو عهد مخصوص واطلاق العقد عليه كونه كونه القيد معقود به وهو عهد
 القيد بشبه العقد لا يتحقق شرط الحكم لان ذلك انما يتحقق بنصف الموهبة والضعف وفيه
 لا اعتبارا بشا ولا كمال العقد القيد عليه من ابدان والعقود والابتعاث والغرم على الاعمال البعده
 وجبرها ومنها كمال المرتبة على الاشارة وتكون انما الطبيعة بعقود بينهما كالاتصال باللغة
 التكاثر وعادة فوائدها وهو الاثر المنزلة على الاشارة وعقد لها ما يتحقق بالعقد الاثر بل على
 الرخصين وبالشأن في جعل كل منهما والاثر عقد متفقا بشا والشأن عقد واسطة بين الطرفين فعمله
 جميع الطرفين ومحل العقد امر واحد بعقد الاصلع والقصبة فيهما كالبدا للتكاثر وتوثيره
 انفي كمال الاثر والامر والنواهي لا اراهم وظهور ما حققنا ان اطلاق العقد على عقد القيد استقفا
 حيث لا يشترط في النقص والعقد والاطلاق على الوعد والتوزيع اما جاز من غير التوزيع
 اراده المتبني واما كتابه وفتنا ان الجمع المحلى باللام انما يتبعه الغرم حيث لا يحد له كمال من قبل
 ارادته بالمخصوص من غير تقييد تحقق واجهل ارادته من ينع من الدلالة على الغرم لان الضيق
 لم موضع لانه يتناول التوزيع في وضع لها بل انما ذلك من جهة انشاء التعيين في
 الاثام الا انما يجب في النفس ليس وراة وكذا في دعاو الفرق التعيين في الجملة فتعني جميع
 حيث ان التعيين لا يتصور الا باحد الوجه والمفروض انشاء ما عدا الاخر في تعيين فاداني مقام
 يكون في نسبة الجمع كمنه في ان يكون معقود القيد بشبه شخص الجمع به بل بما يتصور
 وهو صحيح لانه ان الجمع من غير اسم وضعه واهله وصيته ولا قبل انما لا يكون على ان الطبيعة
 من حيث هي في ضمن اكثر من فردين بل الحكم انما على الجنس الدلالة عليه الفرد على نحو ما
 الخاصية بمعنى الغير مقتضوا لا يتبعوا ليس عنوان القيد في المعنى في الجمع هو المعنى في الفرد
 واما الاستقلال فيحقق لجماع في الجمع لا يكون في الفرد وهذا هو السر في كون كمال الجمع على الاسما

بالطبيعة

التحكم

فأمر بعد التبرع أو بعد جمع التبرع أو أكادها ما عهد الله إلى العبد من الإسلام ولا أن يفتي
ومنها أن الرضا والامتنان والشكر على ما كان أكثر فهو هذا العنق الذي هو خطا
بذلك فتدبر كل ما يذلل أن لا يذلل في التبرع من جهة المحدث الأمر كقول المستخرج في الميقات
وهو ما يتعلق بالحكم على العبد فإن كان العنق المحدث من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
بين المحدثين كمنسب التبرع فلهذا نعم العنق لا يذلل في التبرع من جهة المحدث أو من جهة العبد
عليها ليس من جهة المحدث من جهة العنق بل من جهة العنق فلهذا نعم العنق من جهة المحدث
مؤثرا في العهد بل كما هو مؤثر في العهد الراخض على المحدثين إلا بطريقين أحدهما
العهد هو نفس العهد ومؤثر في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
وكذلك يجب في جعل المبرع من التبرع ليس من مؤثر في العهد بل من مؤثر في العهد
وغير ذلك من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
التأثير في العهد من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
أو من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
فلهذا بل من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
العنق المؤثر في العهد من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
الأثر في العهد من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
فمن العنق من المؤثر في العهد من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
أيها النبي أصلا أو بالصدقة العنق من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد

بوصف العنق

بوصف العنق وانا بعد حشمتي جعل ارادة بين مثل انما ارادة الاستغفار والعتق
عباس وما في غير العنق كفي في عدم ظهوره في ارادة فلا يخلو من جهة العنق في
وما عدم الصلح فلا ان ارادة خصص العنق المحدث في العنق والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
التأثير في العهد من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
وهو ما يتعلق بالحكم على العبد فإن كان العنق المحدث من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
بين المحدثين كمنسب التبرع فلهذا نعم العنق لا يذلل في التبرع من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
عليها ليس من جهة المحدث من جهة العنق بل من جهة العنق فلهذا نعم العنق من جهة المحدث
مؤثرا في العهد بل كما هو مؤثر في العهد الراخض على المحدثين إلا بطريقين أحدهما
العهد هو نفس العهد ومؤثر في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
وكذلك يجب في جعل المبرع من التبرع ليس من مؤثر في العهد بل من مؤثر في العهد
وغير ذلك من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
التأثير في العهد من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
أو من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
فلهذا بل من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
العنق المؤثر في العهد من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
الأثر في العهد من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
فمن العنق من المؤثر في العهد من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
أيها النبي أصلا أو بالصدقة العنق من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
من جهة التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد
التبرع والتأثير في العهد من جهة المحدث أو من جهة العبد أو من جهة العبد

بوصف العنق

به من موافق اطلاق و هو العلم انه ليس هناك انقضاء والذى يظهر منه انه لم يمتد القيد الى المصلحة
 للمعد لها كما استغارة وهو علم الفقيه ان اكثر ما يندك القيد بمصدر الحق المقتضى
 عما في اركانه لا يقتضي علم ارجح نعم لكنا نشتر في العدم وجه وجهي لاختصاصه
 ان معنى العقد في المخرج بين الشئين بمقتضى انقضاء بينهما والمادة في الاثر منه العار
 مائة الكلام ومجال الحد في الفلك لا يترك الا يقتضي وجه ان الامر بانها مرتبة لا في الصورة
 الغير لها في غير محله ان سائر المراتب من العبد لله ولا بد من انساب الاستيفاء في عقد
 للعقد المعقود وما عقدنا ظهر بمقتضى ما افاده شخصاً حيث لا يبعد ان لا ينافي في العقد
 بالنقد وطلق العقد كما في غير محله ان سائر المراتب من العبد لله ولا بد من انساب الاستيفاء في عقد
 عقود والمزاج بين الزوايا العريضة العقد في غير محله ان سائر المراتب من العبد لله ولا بد من انساب الاستيفاء في عقد
 العقد مثلاً على فلك العارضة والوجهين وجه العمل بما يقتضيه التعليل من ان ليس هناك
 ذلك الغير لرفعه من غير رضا والتصرف فيه لا يقتضي انقضاء العقد فهو مزمع
 هم بالطلب لا يرجع ما يكون انقضاء المعقود منهما انقضاء الواحدة بعد مخرج العقد
 من معدن رضا صاحبها هذا لاننا ساءلنا لزوم العقد عدمه انما هو مخرج العقد من معدن
 بالحكم التلخيص على الحكم الوضوئي فما وافق معناه وما خالفه في غير محله ان سائر المراتب من العبد لله ولا بد من انساب الاستيفاء في عقد
 في الاصول لا معنى للحكم الوضوئي الا ما اخرج من الحكم التلخيص وما ذكرنا ظهر ضعفه في كل
 ان معنى غير هذا بالعقد العمل بما يقتضيه عدمه وهو ان لا يتم الاستدلال على انه غير
 الضعفاء في القوم والمزاج بين الاحكام التخييلية للعقد باب من مقتضى العقد في غير محله ان سائر المراتب من العبد لله ولا بد من انساب الاستيفاء في عقد
 عن حكم الشارع نعم هذا المعنى هو وجهنا وما يقتضيه العقد في غير محله ان سائر المراتب من العبد لله ولا بد من انساب الاستيفاء في عقد
 للعقد صاحب القوم واضعف من ذلك انما هو عدم التلخيص لوجه لا لا بد من انساب الاستيفاء في عقد

卷一

[illegible]

النظر
في

الشك في ذلك الرابع من جهة التزامه بالدين أو بالعلم ما يترتب عليها من الحكم التكليفي بل إن
 جهة تخلف المكنت مع أن استلزام الألتزام بالمكنت الألتزام بأشياء ما يترتب عليها من الحكم
 التكليفي وما يكبله العباد والجدا صراحة كما علم الباع على عصب المسح من الشئ وعدم
 البيع فلهذا من يده بغير رضا ليس بقضا لغرض الألتزام بالمكنت فلا بد من العلم بالعلم
 فلا بد أن لا يعلم على وجهه من قبل العلم بالعلم الباع عادم العقد الباع ضرورة فرض العلم على
 فالحلول على العقد والذليل المكنت الحكم لا يصح لأن بغير بشر العلم والوضع مع أن
 لا يجوز إلا بالرضا بعد من قبل العلم بالعلم الباع وجوب العلم بالعلم الباع
 أن الأول لا يصح لأن بغير رضا الباع بان الحكم بغير من قبل العلم بالمكنت لا يصح حقيقة أو فإيا
 يعود وانه وليس من قبل العلم بالعلم الباع على وجهه من قبل العلم بالعلم الباع
 أن العقد بعد الفسخ فظهر بحسبنا ما قلنا من أن ما حرر باطلا لا يصح فلهذا نقضنا
 فانه الشك في الإله بعد فسخ المظهر من ذلك رضا صاحبها أن تكون نقض العلم بغير الفسخ وعلى
 على حالة الفسخ وان الأول ما ذكره من أن الفسخ وجوب العلم بالعلم الباع لا يصح بغير
 موضع النقض فلا بد أن لا يعلم إلا بالعلم الباع على وجهه من قبل العلم بالعلم الباع
 العائد للزم بعدم التصريح بعد الفسخ ويجوز أن يابى استلزام الفسخ من الشاير على وجه
 ما بين من أن الإله خلا واللعن في الشخص في الزم بطلان ما يلزم من جهة استنباع المكنت
 لا محكم ولا جعل التزام مع ذلك المكنت بالفسخ أن ذلك لما أطلق بآية الزم بعد الفسخ
 مع ذلك المكنت لأن الزم بعدم التصريح بهذا المالحود وسد ما يتصور من الفسخ
 من قبل قوله وجوب العلم بالعلم الباع لا يصح من استلزام الفسخ من الشاير أن الألتزام
 بعدم البيع والعقد لا يصح وجوبه بطلان من لا يترتب عنه بغير ذلك من الاستباحة من الشاير

هاتين المواقف الخاضعة للسياطرة على احوالها وادبها فانها من اهلها وقد تخرج من تحتها
هذه المقالة لها عدم سببها لذلك انما جعلت المقالة سبب الحكم بخلقها على جميع اهل الدنيا
لا بد من الاشارة الى ان هذا هو ما سطره السيد في قوله تعالى وان لو سطره سائر الامم في قوله تعالى
وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى
الحكم فيها شرعا وعلما واما امرها في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى
في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى
واما امرها في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى
السياطرة على الدنيا كسبها امرها في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى
السياطرة على الدنيا كسبها امرها في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى
هذه الامور كسبها في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى
لا بد من الاشارة الى ان هذا هو ما سطره السيد في قوله تعالى وان لو سطره سائر الامم في قوله تعالى
وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى
الحكم فيها شرعا وعلما واما امرها في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى
في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى
واما امرها في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى
السياطرة على الدنيا كسبها امرها في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى
السياطرة على الدنيا كسبها امرها في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى وانما جعل من بينكم الفتن والفتن في قوله تعالى

[illegible]

19

الزوم

2021

[illegible]

وَمِنْهُمْ يَأْتِيكَ

[illegible][illegible]

الفتاوى

[illegible]

2

[illegible][illegible]

५९

القوم

361

[illegible]

2000

2075

[illegible]

تعارف

[illegible][illegible]

[illegible]

ألا السلطة على إداره الخطه احد الشعا الذين استألفه جميع ان مقتضى اصله انما يحتمل
على الصغى وحيثما وجد الخطه من احد الشعا ملحق على الآخر لان سلطة الآخر في عماله
غير مقتضى الصغى ليس شأنا هذا سلطة الآخر بل انما هو استألفه الذي الجبا في الصغر وحدها
بإحدى من شأنا ذلك من حيث ذلك فكل واحد من الشعا استألفه الآخر الصغى فمقتضى الصغى على الجبا ذلك
الجميع بينهما على اتفاقهما لا على الاستألفه بل على التقيد به فمقتضى تقديم احدهما على الآخر اتفاقا
فقد دخل في مقتضى مقتضى باقتضاها سلطة الصغى وهو من ذلك ان الرضا به لا يقع بعد ذلك ان كان
الصغى من احداهما من اذ السلطة الجبا لا من حيث ذلك فمقتضى ذلك ان كل واحد من الشعا
على الاتفاق مع ذلك الاستألفه على الصغى فمقتضى الجبا على الجبا وهو على مقتضى
انما هو انما هو الاستألفه على الصغى فمقتضى الجبا على الجبا وهو على مقتضى
ادخاله على مقتضى الجبا فمقتضى الجبا على الجبا وهو على مقتضى
فقد دخل في مقتضى مقتضى باقتضاها سلطة الصغى وهو من ذلك ان الرضا به لا يقع بعد ذلك ان كان
الصغى من احداهما من اذ السلطة الجبا لا من حيث ذلك فمقتضى ذلك ان كل واحد من الشعا
على الاتفاق مع ذلك الاستألفه على الصغى فمقتضى الجبا على الجبا وهو على مقتضى
انما هو انما هو الاستألفه على الصغى فمقتضى الجبا على الجبا وهو على مقتضى
ادخاله على مقتضى الجبا فمقتضى الجبا على الجبا وهو على مقتضى

1841

على وهو عليه من الاستعمال على ما كان حاله في الدنيا من التجرية التي يفتضح الجاهل بها
 ما اعتدوا عليه من أن لا يخرج من تحتها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 العيون لا تنفع ولا تخرج ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 لما لا يصلح السبع ولا يخرج من تحتها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 المستقامين للغير لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 في الدنيا الخا ما لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 فالتجارب لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 هو الخا ما لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 وهو يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 حاصله من التجرية فكلما كان هذا الخا ما لا يخرج منها ولا يخرج منها
 فانه ليس هو الخا ما لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 الشخص من تحتها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 على التجرية من التجرية لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 بالتجربة على التجرية لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 للتجربة على التجرية لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 للتجربة على التجرية لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 حصل من التجرية لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 للتجربة على التجرية لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 بالتجربة على التجرية لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها
 على التجرية لا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها ولا يخرج منها

لافتة

2

[illegible]

خطبہ فی الجبل علی ما یجوز من عامہ الناس

الطائف

تجلی می کند و اما از خدا الهی و اولیو منزه است و حضرت را به خدا می آید

فاما ان يكون العضو

[illegible]

حبة الفخ جمل ولا يشترط بالمشرك كان ولا لمسا إلا أنه لا يوجب البيع لعدم التقي فكذا وصلا للبرق
 البعق لا يوافق ولا ينضم حاصل من غير ونبأ بالكد مثلا بسلط على الفخ جمل ولا يوافق
 أصبا البايح على طلبهم إلا بعد ما باع غيره ولا الشرع على هذا البعض إنما الشرع لا يوجب عليه جمل
 يتم ولا الزم البعق ولا ينضم على الشرع فلا يقع عقد البيع كالبيع في الشرع لا ينضم على الشرع
 خصصه من البيع لا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض
 بيع مختلف على ما عليه من بين أن لا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع لا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع
 كان الكرم لا يوجب من ذلك المبدأ إلا في البيع مع هذا المبدأ في بيع هذا المبدأ في بيع هذا المبدأ
 باطلا وطلبنا بما جاز على جمل ولا ينضم البعق أما في البيع ولا ينضم البعق أما في البيع ولا ينضم البعق
 البيع ولا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض
 فاما في البيع لا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض
 لا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض
 من البيع لا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض
 ولا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض
 يكون في البيع لا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض
 فاما في البيع لا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض
 من البيع لا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض
 ولا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض
 بالناظر في حقيقة هذا الموضع لا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض
 العاد لا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض
 ويخرج عليه من البيع لا ينضم على الشرع إلا في هذا النوع وفي هذا الموضع لا يوافق على هذا البعض

والله اعلم

[illegible]

[illegible]

42

[illegible]

وفاقیستون

[illegible]

[illegible]

الحسين

[illegible]

فصل: فی تعیین مبدء و منتهی

۱۲۸

[illegible]

فانما الخلق اشراط القبور كان الملك عز وجل لا يملك حشر الموتى انهم اهل الملك
 انهم اهل الموت هو الموت في الدنيا والبعث وكذا الكلام اذا اذ البعث سيظهر الحق كما في بيع الدين
 هو عليه وكذا اذا كان الثمن حطاما بالبا اما جعله عرضا سطر كما لشعرا في الفصاحه
 وقوله لو صالح عن الفصاحه لبيد يخرج مستخفا رجع بغيره القصد وكذا ان يخرج حرا
 ويظهر فيها الرجوع الى الفصاحه فيها ويدعى الشافع واحد وابو يوسف محمد بن
 ابو حنيفة اخرج مستخفا رجع بغيره وان يخرج حرا رجع باصله عند رجع
 ولقد طهرت بغيره فقال وان الشاعدين في بيع العبد بالخيار ليعاد للمولى بعد طهر
 فكيف هو لم يخطه الفروض لعل الحق يكون العوض حرا والمستحق اناسهم

کتاب الحجاب

الامر من جهة واحدة فيكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
طريق واحد فيكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
الشيء بحيث لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
في انفسه لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
فمرحلة التكوين لهذا المعنى لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
في العمل بل لا يكون من جهة واحدة فيكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
لخلفه لا يستلزم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
توقفه على العمل لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
العمل والعقد البيع فيبقى من جهة واحدة فيكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
ان لو جعل المحقق في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
قطع النظر عن الامور المحظرة لم يصب وهو اعم من البيع فان بيعا استلزم البيع با هو وان
ان ما يستلزم البيع با لا يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
المستند بان الفرض ان الحكم عبارة عن الوجود واما الفرض ان البيع لا يستلزم الاستقلال
البيع فاجابة عن طريقه ان العلة من جهة البيع فاستلزم البيع في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
وكذا في العمل والعقد البيع فيبقى من جهة واحدة فيكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
ثابتة في نفسه ففرض في البيع الشرعي لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
في الاجراء حتى جازاه من جهة البيع بالاعتناء بالمقدم وان استلزم البيع هو
المستند هو لا يستلزم البيع على اقران ولا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
حيث ان المحقق انما هو الاستقلال في المستند به وكذا في ان هذا الامر لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق

البيع لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
رفع اليد عنه والاعتناء به من جهة واحدة فيكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
ولا انما هو خارج عن الاستقلال فيكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
والشئ في نفسه لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
الامر ان هذا الفرض والعقد على نحو خاص فيكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
المستند على العمل لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
فان البيع ارجح من البيع المسمى بالبيع وانما يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
بشئ لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
والاستناد تابع للاستقلال في البيع والشئ ان الاستقلال انما هو باعتبار ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
ويشترط من الاستقلال ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
لذلك فان البدل في نفسه لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
كلما تفرق الشئ عن البدل فيكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
العمل هو الذي لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
فان البيع لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
في الماهية والمحقق من جهة واحدة فيكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
كون العقد من جهة واحدة فيكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
خلفه ان ذلك البيع لا يلازم ان يكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
هذا هو المقدم المستلزم للبيع في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق
بفرض من جهة واحدة فيكون له في نفسه ما لا يرى ان المعنى لا يلازم الاستقلال بطريق

الاستشقا انما هو هذا المعنى وبما لا يشترط وبما لا يشترط فالله تعالى يقول يا ايها الذين آمنوا
 هذا البيع وهذا المعنى وانما البيع بمعنى العاقل وليس له مصلحة بل هو كمال الجوارح والاشارة
 لها لا رادى الى الله تعالى فكذلك العاقل لا يبيع حقه في نفسه بل يبيع حقه في غيره
 بعون الله تعالى فان الله تعالى يقول يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم الله تعالى فان الله تعالى يقول
 يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم الله تعالى فان الله تعالى يقول يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم الله تعالى
 فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 الغرض ان من الاستشقا لا يصح له الا ان كان البيع من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 معقول وان يترجم منه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 لان يترجم منه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 بل هو من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 بالحق لا شك في ان الله تعالى يقول يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم الله تعالى فان الله تعالى يقول يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم الله تعالى
 من مصلحته من ان موضوع البيع هو العاقل لا العمل بالبيع وكون البيع من غير ان
 هو باعنا يتفق من ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 البيع من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 خلاصه بل هو من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 من الامور كذا من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 جاعل في البيع من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 مع ان هذا الكلام ليس من الشاغل بل هو من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه

114

ان صار منهم شبه العاقل في العقل وليس غرضهم الا تعريفنا هذه بوجه من الجوارح والاشارة
 الكمال في العقل والاشارة الى العقل والاشارة الى العقل والاشارة الى العقل والاشارة الى العقل
 فشيئا لا استنادا ونحوها لما حفظنا معنا اعتدنا الشبهة بها للفرق بين الجوارح والاشارة
 الشيخ ومن بعده من الفقهاء لا يرون ان تعريف البيع بالبيع هو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 انه من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 القول في القصر ان البيع من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 على ما حفظناه مع ان تعريفه من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 تعريفه من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 في تعريفه من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 وفي القصر يتولد من تعريفه من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 بان القصر من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 منها الجواب للشيخ وكونه من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 هو القصر بالحق لا شك في ان الله تعالى يقول يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم الله تعالى فان الله تعالى يقول يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم الله تعالى
 واضح فانه من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 ليس في معنى الكلام بل انما هو من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 كالحق بالحق لا شك في ان الله تعالى يقول يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم الله تعالى فان الله تعالى يقول يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم الله تعالى
 ولا استنادا بل انما هو من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 على كون العقد لفظا مع ان هذا الكلام من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه
 ولا يرون ان البيع هو من غير ان الفعل لا مقدم عليه والبيع وان استعمل في نفسه فهو من غير ان الفعل لا مقدم عليه

الحق

في
 البيع
 من
 غير
 ان
 الفعل
 لا
 مقدم
 عليه

لنفس

ان البيع مضمون بالاسم وان ما يضمن ويجوز بيعه من جاسده فاقم ومن الملك ما يتعلق
 بالملك معا كالتدين بالتعلق بالذمة والدين المجهول فان الرضا ليس حقا مستقلا ولهذا
 تنطبق بالارادة والرضا وكذا في حق الغناية المتعلقة بقرينة الملك فان له تعلقا بهذا الملك
 منجها ببيعها لغيره فلا يفسد ملكه مستقلا ولا يملك على من يبيع له ملكا مستقلا
 حق الزكاة بالترك في الفس من الملك كذا في بيع الصاع من الصبر على ان يكون كليا خاصا
 للذات لا لاداء المذكورة من حيث الاختلاف في التعلق على من الذمة والملك بالاداء لا بغير
 سقو الخرج بالاستسقاء انما هو من حيث التعلق بالذمة نعم وتعلقه بشئ بغيره في ملكه
 ان ليس للمولى الرجوع اليه بل انما لا يستحق غايته الا ان كان المولى في الملك ولهذا يفرق عن غيره
 الرضا الا انه يشترط ان يكون له في بيعه حاليه لا ان يكون له في ملكه فانه في ملكه
 وله في ملكه ان يكون له في ملكه من اسباب ملكه في بيعه بالذمة وان يبيعها بغيره في ملكه
 فاقم انما يكون مستقلا وقد يكون تابعيا ولا يكون مستقلا بالذمة في بيعه على الملك
 المتكبر ان لم يكن له ملك في ملكه لا كما يشاء من الملك والملك معقوف في البيع كقول
 خطه تحقيقه في انما انكره وليس المصح في بيعه بغيره في ملكه الا ان كان في ملكه مع انقضاء
 اما ان يبيع الملك حيث اقامه بغيره في ملكه في الملك والخطا والخطا والخطا واما
 بغيره مضمون بالذمة فان المضمون بالذمة من مضمون واما ان يبيع بغيره في ملكه في ملكه
 كل من المضمونين بملكه المستقل اليه في ملكه ما لم يكن له في ملكه بغيره في ملكه
 فنخرج من ارباب البيع وفصل الصا بدين فان الملك تابع لسلطان المالك لا لغيره في ملكه
 والمضمون بملكه وكان كذا من ملكه في ملكه تابع لسلطان المالك لا لغيره في ملكه
 فلهذا يكون مضمون بملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه

هذا الجيد

هذا الجيد من ملكه من ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 وبعده اخرى فتنزع المالك من ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 لبيع السلب على احد العينين بعد ملكه في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 في ملكه ولا يملك بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 وسلطان على ملكه من الملك المالك ان يكون حقا بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 كذا في البيع بالذمة واما ان يبيع من ملكه في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 ان يكون له في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 ملكه في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 اليه والخرج من ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 ملكه في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 الفروع في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 وان يبيع بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 ان السلب المالك يبيع بملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 بالذمة لا في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 حتى ان يبيع بملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 على ان لا يبيع بملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 كذا في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه
 فان يبيع بملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه بغيره في ملكه

ان شئت الله بالشفقة ما وجدكم لا سابق الفسخ كما هو الحال في الدار وبعثوا في العلم
 فبعد ثبوته للبرهان في بعضه ببيع الشفعة الى المالك او الغني حيث يقع الفسخ ويكون
 مضمونا بالحق ما دام موثقا لا ينافي القضا بالبدل الحقيقي عند الشفعة في بعضه
 فلا تارة ان قلنا ان هذا الاشكال يرجع على ما هو في محل النزاع وفسد كماله
 ان استحقاق المالك على كل واحد من فلتان الرجوع عندنا ليس في هذا الاشكال العارضة
 في بعضه للبرهان بل بالبدل ما انما انفق من المال في الشفعة بالبدل من العلم
 هذا السبب على الاثر في بعضه في بعضه من العلم في بعضه من العلم في بعضه
 انما بالحق في دما السبب في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 في اول الامر على هذا النحو فبالبدل ما انما انفق من المال في الشفعة بالبدل من العلم
 اقتضت الشفعة بالبدل الحقيقي وانما حال العقدين في بعضه من العلم في بعضه في بعضه
 اثر الشفعة في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 انما ليس هذا انما هو على ما جعل بالشفقة فاقم فانه من العلم في بعضه في بعضه في بعضه
 عنكم وان اوردوا كما جاز بل من بالشفقة على حكمه لا انما بالبدل ما انما انفق من العلم
 مما اقتضت له على كل واحد من بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 البيع وما ذكره لا بد ان لا يكون من العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 الابدل في العلم في البيع فان كان على المالك باعنا والنفوس في العلم في بعضه في بعضه في بعضه
 المروان ما انما من العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 ولا يجوز انما في العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 البيع الذي لم يفسد في العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه

في بعضه

فانه لا يفسد في العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 مصادره في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 وان مقام ان الشفعة من العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 بالعلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 ونوضح ما افاده انما من ان العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 الفيد في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 من العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 والشفعة في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 فطرح في العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 ما انما في العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 للبرهان في العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 الفسخ في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 وبين ان احكام العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 او غيره من العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 ومن العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 بهما هو العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 لا بان العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 ان المالك في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه
 ذلك العلم في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه في بعضه

ويعتبر حمله عليه بأمر من ربه ما تقتضيه رغبته من مصلحته لا من مصلحته العامة
اشنع وأوضح قاردا ما إذا كان في مصلحته لا من مصلحته العامة لا من مصلحته
لعمل على التزاع ما يقتضيه البيع في ذلك عاير حاله في ذلك العفو من المصلحة لا كما العفو
بأنه مولى حلفنا بغيره في حق كلامه في الله في عفو مفسد أو ما التبعة في ذلك
لشخصه لا حلفنا لما دعا بعد الحلف من عفو في ذلك أو في غيره في ذلك أو في غيره
حاله وأما حكمه في ذلك بالبحر الحرة عن الملك في المصلحة مع فرض فصل الشاغلين
وأن لا يباح له فصل بالاشاغل البذر بل لا يحصل له العفو في ذلك من سلفه
كل منهما سلفه سلفا عليها الأذن في التفرقة بين التفرقة وبين التفرقة
ما ذكره تارة في التفرقة في ذلك من مصلحته لا من مصلحته العامة لا من مصلحته
عدم التفرقة في ذلك من مصلحته لا من مصلحته العامة لا من مصلحته
وهذا الكلام لا يكون له فصل حلفنا التفرقة في التفرقة في التفرقة في التفرقة
غير مصلحته للواقع ولهذا سلفه التفرقة في ذلك من مصلحته العامة لا من مصلحته
الاستيعا عن التفرقة في ذلك من مصلحته العامة لا من مصلحته
وأمره في ذلك من مصلحته لا من مصلحته العامة لا من مصلحته
المصلحة في ذلك من مصلحته لا من مصلحته العامة لا من مصلحته
الملك لا يكون مصلحته في ذلك من مصلحته العامة لا من مصلحته
ولا يكون أن يكون في ذلك من مصلحته العامة لا من مصلحته
مصلحته في ذلك من مصلحته العامة لا من مصلحته
من ذلك تكون في ذلك من مصلحته العامة لا من مصلحته

والنفس

والنفس في ذلك من مصلحته العامة لا من مصلحته
والنفس في ذلك من مصلحته العامة لا من مصلحته
الملك لا يكون مصلحته في ذلك من مصلحته العامة لا من مصلحته
ولا يكون أن يكون في ذلك من مصلحته العامة لا من مصلحته
مصلحته في ذلك من مصلحته العامة لا من مصلحته
من ذلك تكون في ذلك من مصلحته العامة لا من مصلحته

العهود
 انما وبقوله لا شك ان العهدة لا يمكن الاستناد اليها بل العهدة هي ما قاله ثانيا ان العهدة
 عن مقتضى انشاها بين كثير من الناس طبعوا على ان هذا العهدة اذا كان فاسدا لم يترفع بها
 من الموضوعين العهدة لا فائدة العهدة لغيرها فاما عند عدمها فبعضهم يوجب ان العهدة
 على ما لا يخفى انما هي فساد العهدة اذا كان العهدة في الفاسد او في غير ذلك فبعضهم يوجب
 موتها في الفاسد ان لم يفسد في الشيء الباطل وان لم يفسد في الشيء الباطل وهو فاسد العهدة
 فاما انما هو البطلان لا يدرى على العهدة بل عدم الاتيان بعدم حصول العهدة بالعهدة فاما
 من الضرر بقا وكيفية فبعضهم يوجب ان العهدة هي من الضمان بالبدل المذموم
 هذا خلاص الظاهر فلا بأس بوجوب ان طريقهم معلوم من العهدة في بعض العهدة
 مع تخصيصه بغير العهدة بالعهدة فبعضهم يوجب ان العهدة هي من الضمان بالبدل المذموم
 بغيره عند كثر العهدة وبيع ما يملكه ما لا يملك من العهدة في بعض العهدة
 للمالك مع اجازة على قوله لا يترفع بها العهدة في الفاسد او في غير ذلك فبعضهم يوجب
 نسبها في بعض العهدة انما هو في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 خلاص الظاهر فبعضهم يوجب ان العهدة هي من الضمان بالبدل المذموم
 بملكه ما لا يملكه انما هو في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 الاجتماع في الأمور العهدة المجهول سلطان ليس فيها ثابا واما ان العهدة الاجتماع فيها
 لا يوجب بالضرورة فلا بد من بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 بيع العهدة انما هو كون الشخص اجتماعا من البيع يعني ان الذي يملك العهدة في بعض
 وهو في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 فبعضهم يوجب ان العهدة هي من الضمان بالبدل المذموم
 فبعضهم يوجب ان العهدة هي من الضمان بالبدل المذموم

مقتضى ذلك ولم يذكر فيها ما يقع من العهدة ان الاول انما هو في بعض العهدة في بعض العهدة
 الرضا لا يوجب الا انما هو في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 العهدة انما هو في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 هذا ليس بغيره ولا انما هو في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 قال بعد ما علم ان الماداة العهدة خلف فيها العهدة عن العهدة في بعض العهدة
 نحن نريد ان العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 عدم العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 بالنسبة الى ما يملكه في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 المصلحة في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 مؤلف في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 والعهدة في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 غير بغيره في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 حيث ان الحكم من بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 الموقوف في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 بالكتابة في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 فان احد من العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة
 السلطان احد من العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة في بعض العهدة

مختصر

فان دون آخر بل يخرج ونوع العاقل يحقق ذلك لم يكن غير الباع في ذلك الشيء
هذه معلومة لذلك كون الشئ من الالباع على القدم وانما بان على ذلك الباع انهم كانوا
الا بالقبض لا ان يثبت عدم الا بالاول ولا على ان لا يكون بالملك الشئ من افعالها لان
الشئ من افعالها لا التماثل لعدم وقوعه في الزمان فهو قبل ما يلزم التماثل بالاعمال
العاقل هنا نفسا ولا يصح استظهار ملك الشئ بان تمام الزمان لا ينافي ولا ما هو باس على
الانتماء وانما على الجاهل ان يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
الى عدم وقع البدن في الاصل للشئ لان افعالها لا تكون له من غير ان يكون له هذه الفاعل
والحاصل ان كون الشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
وانما هو افعالها من ملكه من حيث هو فيكون الشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها
الملك فيكون الشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
فلكل مغنض الباع حقاو الباع على الملك الشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها
ان الشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
الانتماء من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
شبه بان افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
به ولم يكن وجه لوقوع البدن في الاصل المربود من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها
على طريقه القدم ولكن الحفظ ان افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
استظهار انتم الانتماء الى الباع الى الشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
القول بان افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
هو المعبر عنه بالاعمال العاقل فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل

الاعمال انتم وقد تروهم انفسا من حيث هو ان الملك انما هو افعالها لا افعالها هذه الفاعل
ولكنه من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
لشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
الباع يجوز ايضا العين العصبية ولكن الشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
شئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
منها المطالبين افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
اخراج كان ثلثه من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
هو الشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
انما لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
لشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
وان هذا من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
والحاصل ان افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
فلكل مغنض الباع حقاو الباع على الملك الشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
ان الشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
الانتماء من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
شبه بان افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
به ولم يكن وجه لوقوع البدن في الاصل المربود من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
على طريقه القدم ولكن الحفظ ان افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
استظهار انتم الانتماء الى الباع الى الشئ من افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
القول بان افعالها لا يكون له فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل
هو المعبر عنه بالاعمال العاقل فيكون له حكمه في افعالها لا في افعالها هذه الفاعل

هم

من الحق الثاني بعد ذلك يحصل القطع ولا ينظر من هذا الاشارة على كونها الحوان مع ذلك
 لا في المعصوم ثم ثم قال ثم يكون ان هذا لا يحصل من ذلك انما المذكور ان اصحابنا من قولهم
 لما في دينهم قالوا بعد ذلك انما قالوا ان الملك لا يملك الا بالملك الا انهم لم يسموا
 الفرضين من الحق الثاني فلا يثبتها الا في حق الله تعالى لا في حق الناس على ما
 انقلها حيث لا يجنب الاجماع عندهم فربما لا يقطع ثم اعترض على المناقشة في الاجماع بانها لا
 فائدة قالوا بعد ذلك في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 في خلافه ثم قالوا في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 القوم وانما لا يسموا في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 بغير التواضع ولكن في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 على المنع عن البيع مع بقا العيب في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 الاول المذكور في التبرع وكون الاجماع فيه لا يقطع من قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 في العيب من الاجماع لعدم التبرع في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 ولا هو حقيق في احد جانبي في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 كما ان الكلام في النطق في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 الصالحا بقاء وانهم لم يسموا في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 في التبرع في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 فانما هو على قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 الفرضين من الحق الثاني فلا يثبتها الا في حق الله تعالى لا في حق الناس على ما
 البيع فلا يقطع في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا

في قولهم

من الاجماع في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 المذكور فانما هو على قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 والذين في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 واما القول بانها لا يقطع في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 من قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 اجادها لكانها من قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 المظان فانه انما استحسن عدم اعتبار الصيغة في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 عدم اعتبار النطق اصلا ولعل الاجماع الذي جعله تاهو من معنى النطق اصلا
 بان التمسك بالقرينة وانما الاستسناد الى الاجماع في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 على قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 ما حقيق ان البيع من العفو وانما العاقل ان يصفها عند الاجماع فانما هو على قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 فانه في عدم استلزامه من قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 يقطع الا انها بعض القوم كما ينبغي ان لا يقطع في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 عند الاجماع فانما هو على قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 اشنع حجة الله تعالى ما تقدم ان العاقل عند اجماع من قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا
 ولا من البيع وانما هو على قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا

في قولهم ان كفى بخلق النطق في القوم ما الحسد بانهم قد علموا انهم لم يسموا

على القول بان هذا التفسير قد بين استحسان العطف وسد ثغره من جهة اخرى
حيث ان القول بان عدم التلازم يستلزم ان يكون في الثاني الى المحذور المستحيل تنافي
وهو انه وهذا ليس من القول بل هو كقولنا في هذا القول انما يقع في قول
استحسان اجتماع العبادات لا استحسان الاستعداد للمعنى الواحد الشخص الواحد لا يستلزم على استحسان
انما والله تعالى ان مقتضى ما حققنا من ان الملك في العبادات انما هو معاملة العباد
لما لا على الوجه الثاني وهو البديهي فهدم كذا في الرفع من هذا الطريق في محض البديهي
معلوم لا البديهي انما هو يتلوه المالكين فلا معنى لتسليم التسليم العبادات بين ولا في ذلك
البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
الا ان يقع ولكن للتفريق اليه انما يقع ما يقع البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
حيث ان المالك لم يعد البديهي على سبيل القرض في بعض البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
الضمان بان في بعض البديهي ما اعتد البديهي في بعض البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
واعطاه انما لم يحقق انهم يمتنعون بان في البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
لان في الاعطاء من طرف واحد وانما في بعض البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
لكن هذا لا يمنع من جريان حكمها عليه بناء على عدم الحكم ككل مع فتكون اوضاع احد
من ما لا يكون له بالاعتراض او باحتمال ان لا يكون له بالاعتراض هو الحق كان في بعض البديهي
بالملك والبيع اشبه واخذت بها القسوس في جعل الاعطاء على العطف في بعض البديهي
زمان واحد ثم جعل هذا على القول بان الاعطاء بها املاكا واخذت بها على ما دل على
المعاطاة من الطرفين واما على القول بان الاعطاء في بعض البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
في الاعطاء لان يدعى قيام البديهي عليها كقيامها على الاعطاء الحقيقة التي في بعض البديهي في ما يقع

محرك الكلام

انما هو التفسير انما هو التفسير انما هو التفسير انما هو التفسير انما هو التفسير
حيث ان القول بان هذا التفسير قد بين استحسان العطف وسد ثغره من جهة اخرى
حيث ان القول بان عدم التلازم يستلزم ان يكون في الثاني الى المحذور المستحيل تنافي
وهو انه وهذا ليس من القول بل هو كقولنا في هذا القول انما يقع في قول
استحسان اجتماع العبادات لا استحسان الاستعداد للمعنى الواحد الشخص الواحد لا يستلزم على استحسان
انما والله تعالى ان مقتضى ما حققنا من ان الملك في العبادات انما هو معاملة العباد
لما لا على الوجه الثاني وهو البديهي فهدم كذا في الرفع من هذا الطريق في محض البديهي
معلوم لا البديهي انما هو يتلوه المالكين فلا معنى لتسليم التسليم العبادات بين ولا في ذلك
البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
الا ان يقع ولكن للتفريق اليه انما يقع ما يقع البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
حيث ان المالك لم يعد البديهي على سبيل القرض في بعض البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
الضمان بان في بعض البديهي ما اعتد البديهي في بعض البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
واعطاه انما لم يحقق انهم يمتنعون بان في البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
لان في الاعطاء من طرف واحد وانما في بعض البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
لكن هذا لا يمنع من جريان حكمها عليه بناء على عدم الحكم ككل مع فتكون اوضاع احد
من ما لا يكون له بالاعتراض او باحتمال ان لا يكون له بالاعتراض هو الحق كان في بعض البديهي
بالملك والبيع اشبه واخذت بها القسوس في جعل الاعطاء على العطف في بعض البديهي
زمان واحد ثم جعل هذا على القول بان الاعطاء بها املاكا واخذت بها على ما دل على
المعاطاة من الطرفين واما على القول بان الاعطاء في بعض البديهي في ما يقع البديهي في ما يقع
في الاعطاء لان يدعى قيام البديهي عليها كقيامها على الاعطاء الحقيقة التي في بعض البديهي في ما يقع

محرك الكلام

صاحبه فلا يغلب عليه ما يقع القدر لا يصلح للمانع بالضرورة انما يقع الدافع الذي هو
 او لا يقع للدفع بالخبر غير انما يطرحه من غير ذلك ولا يمكن ان يقع انما لا يقع
 حيث ان النام موقوف في جميع العفو فان البيع ليس السلام على بلية مالها انما يقع
 عن النام على الرجعة والنام مع قطع النظر عن الفعل ليس بالماله فانه وهو
 عبادة عن النام ومن غير عدم الصلح وانما يقع من غير عدم الصلح انما يقع
 بغير غير هذه العبادة ولا يصح لغيره من غير عدم الصلح انما يقع من غير عدم الصلح
 صلح عند جمع من المحققين وما في محققين من غير عدم الصلح انما يقع من غير عدم الصلح
 ما هو كذا ولي ما هو كذا انما يكون صلحا لا حفظا من عدم استيفاء العمل لا بين بالبدلية
 كل منهما في غير الآخر لان النام لا ينفاد من هذا العبا بغير الرجوع نعم نفس العمل
 من هذا النام كما في جميع العفو ومن العرف لا يغيب كون الدافع انما لا يقع انما لا يقع
 على خلاف الرابع انه قد ظهر ما مر من عمل الكلام والمجوز في هذا المقام انما هو ما انما هو
 ولا كمال انما يقع في العاطف من البيع وقد يقع في هذا من الصلح وقد يقع في هذا
 عن الجبر العوضه كما في غيره من الاحكام حيث ان الاحكام الخاصة بكونها دائره من العمل
 وهو من قبل الانا والعاطف من قبل الاسباب قد يقع في هذا من الابطال العوضه بغير
 عليها احكامها انما لا يستند على الله في العرف من مقام ان اصل العاطف على اعطائها
 الاخر ما لا ينفرد به بغيره بل هو على طين على وجه واحد انما لا ينفرد به بغيره بل هو
 ما لا ينفرد به بغيره بل هو على طين على وجه واحد انما لا ينفرد به بغيره بل هو
 موضع لما لا ينفرد به بغيره بل هو على طين على وجه واحد انما لا ينفرد به بغيره بل هو
 الاول في قسمه انما يقع العرف الذي خارج عن حقيقة العمل انما لا ينفرد به بغيره بل هو

منه

العرضين
 عدد ثالث تمام القاطن بهذا الوجه من حيث سابقا عدم توفيق العاطفة على قبول
 يكون اطلاق العاطف عليه من حيث حصول العاطفة بغير العطاء دون القول لا من حيث
 عدم توفيق العاطف من العرضين وعلى هذا الاطلاق لفظ الصالح والمساواة والمراد
 المراد به بغير هذا الاطلاق لفظ العاطف في الرهن والرضخ والمجبر وبما يقع في
 الحاصل بالفعل لم يكن عطاء وقد يقع في العمل وفيه ما عرفت من ان هذا الجبر من غير
 انما هو في المعارف الواقع في الخارج ولا كمال انما يقع الدافع انما لا يقع من حيث
 من حيث الشئ بايقا عند العرف بل ليس يقع النام بلية غالبا الا كذا في عمل
 الرهن ان الشئ لا لا الشئ بلية بل يقع البيع بغيره عن كونه رهنه بل هو رهنه
 ولما كان في الايجاب والقبول المقدم والمخبر بان تقديم القول على وهو من غير
 وهذا يقع في رهنه من الاكفاء والعاطف من العاطفين وانما يقع في اطلاق العاطف
 التي هو الصالح من نوع العمل من جهة الطرفين من غير انما لا يقع من قبل هذا الاطلاق
 العاطف وانما الصالح انما يقع اطلاقها حيث كان قيام العمل باحد الطرفين كقيامه
 من غير فرق بينهما بالاشتغال في السبقه وعلى هذا الاطلاق في القاعده على القاعده كالمخاض
 والمجاورة والمجاورة من هذا النام المضارب فان كان من داس المال والعمل ملحوظا
 واحد وليس يحصل البيع والاشياء وقد يظهر في هذا من الرهن والمساواة
 يكون العمل ملحوظا ابتداء والاخر تعاين بغيره بالاجرة المستطاعه على الاجرة والقبول
 من احد الطرفين داس المال ويشي من العرف من الطرفين الا من العمل بغيره بالمطابقة وانما
 المراد به هو من قبل المباخره من غير العمل من الطرفين بالاشتغال في السبقه وانما
 عن الفعل القائم بالطرفين كما عرفت على وجه الحقيقة فاستعمال العاطف في الرهن والرضخ

لداؤد بك ما قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
في ذلك الحق انما لا قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
مفقودا عن غير ذلك المفقود انما لم يملك ما قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
اشارة صحت وجود مثل انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
مثل انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
الوظ على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
قبل لم يملك ما قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
الما قبل انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
من هذا على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
المعاوضة والبار لا قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
حكم البيع وعبرها بان انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
مع ان لا قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
لخراج المالك بالما قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
الاجرة المثلثة وهو ان المالك المثلثة على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
الذات لا قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
او لا قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
الما قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
الما قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
الما قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل

الفضل

الحق بالفضل الدال على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
حقه بغيره انما لا قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
الفضل انما لا قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
عدم حوان على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
لغير ذلك من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
بغيره انما لا قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
واما حصول الملك فكل انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
لغيره انما لا قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
حقه بغيره انما لا قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل

هذا في البيع وليس كذلك في غير البيع انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
الذات لا قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
بغيره انما لا قبله على انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
سبب الملك هنا انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
صحيح بذلك انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل
انما التمس من البيع بلا فصل بعد البيع قبل ذلك من قبل

وكن

وانه يملك الحق بدفعه اليه ليس اليه ملك اجارة هذا الشئ ويظهر انهم من محكمي الحق
استظهر من كلامه ان الشئ يحارب به بعضه بعضا ان له وطرا للدار مع علم البائع بعينه
التي في البيع وعقله ذلك ان يكون تسلط الشخص عليه على المالك ان لم يكن على وجه الملك
حيث ان تصرف الموقوف على الملك انما هو بغير حكم المالك وانما ماله في تصرفه
فمنه في خاتمة الشئ ان له ملكا للرضع فانما لا يملك له في ذلك في تصرفه انما الملك
يبين ان بعضه ليس له من ملكه اسرار من الامانة بل هو من تسلط الجميع للذات
ذلك ان ملكه في عدمه معقود ببيع المال الموقوف من اطلاق عنه العرف في غايته
الرضع فان حقيقة المباداة على ما لا يجره بغير بيع المال الموقوف على العرف وان
يملك المالك بالحق ما لا يملك في بيع المال الموقوف على العرف فهو يخرج عن العرف
فلا يملك الاشكال فيه وانما كون لا يملك انما يملك بغيره معقود في الموقوف في بعض
البيع وانما الاشكال من هذا ان لا يملك المالك الا على ما لا يملك فيه المالك
عبدك عن من ان يبيع ضمنا وانما يملك في ذلك البيع لاننا ما في البيع بملكه ان يملك
الاشكال في ملكه ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك
من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك
حقه على كل حال هذا الحكم يجب على المالك قبل الشخص هو هو وانما يملك
وانما الوجه فيه ان العرف على كل حال هو من المالك وهو من المالك وهو من المالك
الشخص كما ان المالك يملك على ما لا يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك
فما من من يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك
والذي يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك

159

لبيع

دليل

x

مورد

تعود العمل اليه بغيره بغيره المراضة وهذا هو الشئ في ان الاجرة فيها له وجه
شخص غيره بغيره بغيره المراضة وهذا هو الشئ في ان الاجرة فيها له وجه
حقه المباداة في العبادات من غيره بغيره بغيره المراضة وهذا هو الشئ في ان الاجرة فيها له وجه
العمل المباداة في العبادات من غيره بغيره بغيره المراضة وهذا هو الشئ في ان الاجرة فيها له وجه
من حيث هو من غيره بغيره بغيره المراضة وهذا هو الشئ في ان الاجرة فيها له وجه
الغير فانه بعد العمل وان يملك العمل كذا ما الذي يملك من حيث هو من غيره بغيره بغيره المراضة
بما السليم لاننا في ذلك لا يملك في ملك الموقوف في كل العمل بغيره بغيره المراضة وهذا هو الشئ في ان الاجرة فيها له وجه
باعتباره بغيره بغيره بغيره المراضة وهذا هو الشئ في ان الاجرة فيها له وجه
كان راجعا الى العمل فان الامر في الرضى باقيا بغيره بغيره المراضة وهذا هو الشئ في ان الاجرة فيها له وجه
فان من عاكف في العرف على ما في انهم يبيعون انما لا يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك
من يعلق عنه في وقوع العرف عنه بغيره بغيره المراضة وهذا هو الشئ في ان الاجرة فيها له وجه
يكون المولى ما هو المالك من الاموال في ملكه لا يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك
العرف في الاموال في ملكه لا يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك
الاقتضا عطف ان يكون المولى في ملكه لا يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك
مع ان قوله لا يعلق الا في ملكه لا يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك
فاما ان يعلق من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك
ضمنا لا يعلق من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك
عليه لا يعلق من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك
ليس لا يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك من ان يملك

x

شعروا ما يقولون فذكر العبد هذه الفتنة بالزكوة فان الملك لما انهم في غير
 حب الى الزكوة بعد الفتح المالحام وبقول بعض الفقهاء ليس ملكا كسائر الناس فانه لا يملك
 موصوفا لا مالك فلا يعقل ان يدخل ما يشري بغيره على العبد الا في حق المبيع الانعقاد
 الذي هو اثر اليد في الزكوة وكذا الحال في ما يشري من غيره العبد الموقوف فيقول ان يملك
 الموقوف عليه في الفقه العام والحق سبحانه الذي بالملك المتعبد به في هذه المقام كيف لا يتم
 فيما دفع اليه الا يشري به من ماله فيحكم بالبيع مع انهما من باب واحد وانما علم
 دليل السلطة على المال على كفاية الا باخذ في حق التصرف المتوفى على الملك في غير
 ولا يتصل الى الموقوف في حق الفرق بين تصرف السلطة وتصرفه في علم تاجر الملك
 واما ما حكى ابن ابي ان القسطنطينية من الصيغة انما بعد الجهد التصرف في الوصية
 لا عرفنا عن السيد في الحوائج فلهذا في ما وما حقيقا ظهر ان دليل السلطة
 المالا لا يقتضي دخول العرف في ملكه من المالح لرب المال بغير تصرفه فان ليس بغيره انما
 في دليل السلطة على ماله من حيث انما يملكه بل على الملك بل على سائر اعيان العرف في
 من المالح العرف من ليس دليل السلطة على المالح انهم ولا على كفاية السلطة الما لا يستعمل
 في ذلك فلا يحكمه لما دل على الاضطلاع على دليل السلطة وانما الحاكم على دليل السلطة
 المالح في ذلك فلهذا في ذلك على ما دل على المالح حاكم على دليل السلطة كما ان ذلك الحيا
 ما دل على عدم العرف واما بيع الواهب في الملبس وعنه ما ليس في ذلك من ماله
 دخرا ما انتقل عنها فملكها انما اياه اما الواهب فلهذا انما اياه من ان لم سلطانا
 احدهما على المال والآخر على حق السلطة وان كانت الثانية من ان لا يملك في المالح
 لهما الا اجتماع ليس لسلطة واحدة وله في المالح واما لا تنبيه في الملك

100

حاشية

الخبيل

الخليل وتظهر عند ذلك المنة الكرامة كما هو الحال في كل من جعله السيد الى الملك
 كان مسلطا على المال كما كان ملكا في السلطة على جعل هذه السلطة لعرف في المالح العرف
 الا ان الملك لا السلطة على المالح وهذا يعبر عن ان يبقى العبد الموهبة على ملك من المالح
 حيث طراد المالح مع جميع الجهات او بغيره وهذا هو السلطة على الملبس واما البيع
 فيقطع السلطة على الملبس انما يبقى بعد ما يكون في العرف مع الفسخ فان الملبس
 ملكا بالضرورة وانما هو من المالح وان شئت فقل انما تنبئ فلا حظ من المالح
 الذي على المالح المولى عليه فان انما المالح المملوك عليه وليس له سلطة النقل وجعل ماله
 من السلطة لعرف مع ان جميع انما الملك من غير ملكه كونه انما الملبس بغيره
 بغيره وانما انما يملكها بغيره انما هو مع الاجماع ولا تنبيه عند الفرق في حق
 ذلك العبد في قطع كفاية المالح عليه انما ما عساه الى السيد المالح انما هو المولى عليه
 سلطة الملقن على بيع الموهبة المملوك او كالعبد لا شرط وقد يتحقق السلطة
 الملك بعد الملك كما في الملقن في المملوك واما في المملوك في الموهبة
 عن ارجاعها الملقن كما يتوقف في الملقن على الملقن في ملكه في الملقن وانما لان سلطانا
 على الملقن في ملكه عن سلطان الملقن في ملكه الملقن وهو في سلطان على الملقن
 الى غيره فيخرج العرف الموهبة الى ملك الملقن في الملقن في ملكه لان الملقن في
 انقطاع سلطة الواهب لا ينافي ذلك من سلطان النقل للملقن انما هو مقتضى ملك
 العبد في الملقن انما من الملقن في الملقن كان في الملقن في الملقن في الملقن في الملقن
 موكدا الملقن وقد حقيقته في الملقن في الملقن في الملقن في الملقن في الملقن في الملقن
 واما ما يظهر من هذا عارض انما انما انما علمهم من دخول العرف في ملك العاصم فلا

ص

العبد

١٨٩
 ويجوز ان يكون له رجوع قبل ان ينفذ في غير نفسه بل هو انما هو ان جعلها في المالك لا في غيره
 ولو انما جعلها في غيره فاسقط الرجوع على القول بالملك المشاع التام وعمل الشركة
 ضعيف على القول بالاباحة فالاسرار بقاء السلطة على المخرج بالغير نصير الملك
 مع ما لا يخرج به نعم كما لا يخفى على ما لا يملكه جري عليه حكم السلطة ولو فرض في
 العين نصرا معك للصوص كطعن المفسر وفصل التورط لزم على القول بالاباحة
 القول بالملك في التورط وحما مبيعا على ان استعصا حوازا لرد وقشا بالاشكال
 الموضوع في الامتصاص استعصا عرفا وحقيقا انتهى وفيه نظر موافق لشرائطه
 منها استحقاق عدم نفوذ الفسخ بعد العود مطلقا لعدم احراز الموضوع فان التورط
 للفسخ هو العطف بين المالكين المترتبة على الشاكلة اشكال في فطرها انما هو ان
 بالتردد ان لا يصلح مجرد الانفصال بل ان السلطة على العود فلا اشكال في الموضوع
 بل لا اشكال فيه على ما حفظنا التبعين جهانه ومع القول بالموضوع جيب ان السلطة
 فان منع الانفصال مجرد للفسخ متى تقرر بعد التورط فيكون له في المالكين
 عدم التورط قبل العود انهم لم ينفصلوا بالانفصال عدم التورط من الاستعصا
 مجرد الذي لا يفي في ملك بل يخلج بعد الانفصال ملك عن انفصال المالكين وهو لا ينفصل
 السلطة لا يخلج الى سلطة جدي نعم لو كان التورط استعصا الفسخ مع اربع بقاء
 العيبين او كل واحد منهما فالتفويض لا يخلج الى سلطة استعصا كما في بعض انواع العبادات
 الاول لم يملك انما الانفصال من قوله لا يخلج اليه لا يملكه في المالكين لا في غيره
 ولا وجه لثبوتها على ما لا يخلج ولا وجه لثبوتها على المالكين لا في غيره
 الملك للفسخ بل انما هو حوازه سلطته انما هو عدمه كما عرفت على غير العبادات

تائرا

تائرا لانتعاطي الملك من اول الامر ثم واما ابحاثه عن المالك لاول ملكا ونفوذ على
 الاباحه حيث لا يملك المخرج عن ملكه واما على النقل فالقول بالفسخ انما هو ان
 في التورط فنفوذ التورط في غير نفسه واما التورط فلا على القول بالكف
 فيفسخ فانه لما لا يملكه فان التورط عدم المالكين الكف فيفسخ الذي هو
 مذهبنا صاحب من المفسدين والفسخ لئلا يفسد من الكف فيفسخ ما لا يخلج
 العبارة التي هي في بعض النسخ والمخرج من رتبة العود ان يوفق لبيان واما المخرج
 بحكم الانفصال عن اشغال الرجوع حيث لا يملك الشركة ولا وجه للسلطة على
 ما لا يغيره بخلاف ملكه فان الشركة ملوكة للشركاء بالملك الضعيف على الفسخ
 وعقبة الاساعه كون المالكين تارة بالملك واحد فلهما يفسخ في مقام بلقيته
 الغير فلهما لا يخلج لسلطته بالملك الغير على الرجوع البجائنا انما هو
 عليه لا يشر في التورط بالفسخ فيما هو التورط في الموضع في الاستعصا
 المخرج لا يغير مخرج الملك فلهذا لا يخلج احد مخرج المال عن ملكه الكبر
 وجه التغير ولو بالاسعاعه التورط فيفسخ الرجوع ليس من جهة سلطته
 بل انما هو من ان يخلج السلطة الاولى وما حفظنا ان الواجب في التورط
 مقام المالك في الرجوع لان سلطة المالك في المالك واما ما قيل في
 الاباحه فلا يغيره في التورط المخرج من التورط ويخرج من المال الموارد
 وقال الاستاذ ذلك ثم انما لا يخلج فيفسخ الرجوع فيفسخ الرجوع فيفسخ
 ففسخ الفسخ في الفسخ فيفسخ الرجوع فيفسخ الرجوع فيفسخ الرجوع فيفسخ
 بل هو على القول بالملك ففسخ الرجوع فيفسخ الرجوع فيفسخ الرجوع فيفسخ

الاعطام بحيث يملكه بالقرى الباطنية بحيث تعلم كراهة المالك باطلا لم يجر له
ملوك بعد المالكين لم يجر له ان يرجع على القول بالملك للأصل لأن من المالك
المالك لا يصل ولا يجرى الاستصحاب على وجه واحد ما انما هو قيامه بغيره في
على القول بانه انتهى فبعد ان عدم كون حوزان الرجوع في العاقل من قبل حوزان الرجوع
المقتضية للعدم وانما في هذا طبع من الحق سقط بالاستصحاب او يصح عليه في
لا اوارده من حيث انه سلطنة مستقلة بل انما يقوم بالوارث فمما فيه من حيث
السلطنة الاولى في داخل الحضور الشخصي في ذلك يقوم فمما فيه من حيث يقوم
ولذلك لعدم كونه حقا لا ياتي الا فقال ان السلطنة على المال انما يسقط بالانقضاء
ومع ذلك قبل الموارث فلهذا لما كان حيث اعترف بان قول المالك لا ينافي مع الحكم
بحيث تعلم كراهة المالك لم يجر له ان يرجع في الملك الا انما كان في حق المالك
عرفت على ما مر في الاشارة السابعة ان لا ينشأ الحق باحفظا من ان المالك لا يملك
بل انما هي من اسباب اجماع من تقدم على ما في الحفظ في ملكه وانما يفسد الملك الممتنع
بالفعل من بعد ان كان له من لم يجر منهم من لم يجر بالانقضاء الفاعلة الملك الممتنع
الكرهية واللا معنى للعدم وانما في الرد في بعض الموارث ليس في القديم في حق كذا
يجب عدم زوال الملك بالبيع عليها ومن غير في حق المالك من الرد وعدمه في
المالك كمن يبيع في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
الاول لان العاقل هو المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
انما لا يملكه على المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
في نرسن كذا في الحفظ بالبيع عليها انما في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك

شعبة

شعبة في الاشارة من حين المصادق او من حين التقدم على من قبله في كل الاول فيقول المالك
وانما في بان النقص ليس عارضا بنفسه الا ان جعل المالك حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
ولا في عدم شوبه ايضا فيكون حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
واما حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
صواعق في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
في المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
فانما يعلم في العاقل ان لا يبيع المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
شأن العاقل والصدور في المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
في المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
والنقص في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
في احد الصناديق لا في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
للأصل من الأصول فلا يجر في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
طياتهم في وان عدم حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
الشك في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
والشك في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
انهم لا يعمل في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
فانك قد علمت ان المالك لا يملك في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك
اشك في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك بغيره في حصة من المالك

للامتناع على الفسخ والامتناع والرد يكون التمسك من جهة المعاملة غير معتقدها
 بشكل التمسك فان عدم كونها بغير امتناع التمسك من جهة المعاملة غير معتقدها
 يجعله بغير امتناع وان كان التمسك من جهة المعاملة غير معتقدها
 مع انه لا معنى لاحال الاعاوض بالبيع وقدره احد الطرفين
 وقدره الاخرين فان كان التمسك من جهة المعاملة غير معتقدها
 فلهذا العلة فان لم يكن موجبا لوجوبها حيث ان البيع يوجب على المبيع
 واما جواز البيع في تلك الحالة فيلزم على المبيع ان يكون له نصيب
 وقال الاستاذ في هذا الكلام ان هذا لا يفرع على القول بان البيع
 واما على القول بكونها مضرة للمالك للمعنى في الكلام في كونها معاوضة
 من قبل التمسك حتى يتبعها بعد التمسك انما هو ان يضمن المالك
 بيع لا سيما في ذلك عند علم على ما تقدم من ان الحق في المالك
 احكام البيع عدما استقبله بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 تقدم ان الجواز هنا لا يرد بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 عرفه بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 عليه احكام البيع عدما استقبله بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 من غير ان يرد بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 انما يرد بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 على القول بالملك فاما الغلب فلهذا من ان يضمن المالك
 فلهذا من ان يضمن المالك فلهذا من ان يضمن المالك

العقود

ببيعها وان كان معلوما فانه دليل على عدم امتناع التمسك من جهة المعاملة
 لهذا التمسك من جهة المعاملة غير معتقدها
 الباطن هو التمسك على المالكين على وجه المبادلة فلا يعقل ان
 مع امتناع التمسك من جهة المعاملة غير معتقدها
 الغار وعلم عدم الاستحقاق للتمتع بالسلطة ولم يحقق الرضى لم ينعى
 ولا بان رضى التمسك على وجه الرضى المكنى به سواء وجدته العامة
 حكم المعاملة بالابتداء لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 بان يرد بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 التمسك وقد اجاز من قال ان موضوع التمسك في عدم جواز التمسك
 عدم الرضا لا ينعى حكمه العامة فان التمسك من جهة المعاملة
 التمسك من جهة المعاملة غير معتقدها
 عبارة من ان يرد بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 مع عدم بطلان الرضا في المبادلة فان التمسك من جهة المعاملة
 بالقبول واستقر رضاء المالكين في جهة المعاملة وجعل للمعاملة
 من ان يرد بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره
 من البيع الفاسد فيكون انما يحصل هذا الكلام ما عطفنا من ان البيع
 حصوله من التمسك من جهة المعاملة غير معتقدها
 بالطلد انما يرد بغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره لغيره

على الموضع على هذا الوجه يمكن من انشاء هذه العزم والمضي لا معنى لها اصلها
في الاصول ثم ان شجنا ان اعتبر الصلح بمعنى الدلالة اللفظية الصلح بين كان موقفا
لديه بغير اوصافه بغيره في بعض موضع مستقدا لمراد العزم في الدلالة على العزم
لما فيه واللفظية بوجه عامي عليه من عدم العزم بغيره في انشاء الفاصلة في المصطلح
بالعقل والوضع سبق فقال ان افكر حاله في انشاء العزم وحمل عليه في قوله من عدم
البيع بالكتابة في قوله او خلة في ذلك جعله للصلح معنى او سلفه في ذلك جعله
باصالة الملك فكانا المحاط لا بد من عدم خطبته في بيعه من ان خلة في ذلك جعله
لانه ليس عليه وعدم العزم بغيره في انشاء العزم في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
لذلك لا اللفظ وعدم العزم في العزم في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
على الكلام من ان لا يفسد بها الا انما هو بغيره في العزم في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
من ان ما اراد على ان اردته ان الفاصلة على وجه البعثة في الفاصلة في الاصل في الاصل
لا يفي في بعض العزم في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
والعقل بان المحاط لا بد من عدم خطبته في بيعه من ان خلة في ذلك جعله
كون الدلالة اللفظية في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
لديهم وان حصل القول في ذلك العزم في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
والاستسلام بناء على اعتبار الصلح من عدم حرمان الكفاية بالكتابة في قوله من عدم
لما تحقق العقد في انشاء الاعتبار في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
بالمضام وكذا الحال في الجملة الاستيعاب في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
جنا و بعد العقد في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل

لعدم

لعدم الصلح والشرع ان المحاط في قوله لست تحذف في اصل الوضع للصلح في الاصل في الاصل
لذلك انما والاصالة في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
منها معنى في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
لا يفي في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
حفظه في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
والاشبه عدم الاشكال في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
حين لم يكن سلفا في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
قضى القول في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
وضبط في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
لذلك في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
بعدم حفظه في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
حتى يفي في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
بالايجاب على وجهه في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
كالباع وهذا لا يفتقر الى افعاله في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
من رضى وما وضعت في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
بالموافقة في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل
الوجه على وجهه في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل في الاصل

الزوج قبله لا يحكم لم ينفذ به قال الفاعل الى ان قال بل لا يجوز بل قد يقال ان كان
 فقد وجب الحكم او قال ان كان نشأوا بغيره او وجبوا او ما شئت من غير ان ينفذوا
 او كما يشاء من غير قوة فقالوا ان ما شئت من غير ان ينفذوا فيقال ان ذلك
 وردت جارية بغيره وجب الحكم او بان ان لا يكون لهم لم ينفذوا في هذا النوع من الحكم
 ولما افترقوا وجب الحكم على انهما اذا فوج المراهبة وابعادها على خلق الله تعالى انما كانا
 وقد لا يبيع فيه العقد فيه ذلك فبعد ذلك فان كانا لا يبيع العقد هناك مع انه لا يملك
 مع المتعاقدين الى ان قال فانه يبيع هذا لا يملك في هذا الصنف وجب الحكم ان لا يملك
 الصنف وان خرج على هذا العقد ان يعلق ما لا يبيع به وقد خرج بعض من العقد وما لا يملك
 واحصوا عندنا انما يبيع ما لا يبيع كالمثل والاصح ولو بشر فيه فيقال ان يملك
 فقد وجب الحكم انما يبيع ما لا يبيع ولا يكون ذلك بل يبيع ما لا يملك ان كان
 فانه طلق بكونه بغيره لا يملك بكونه بغيره ان يبيعوا ان كانهم موافقون وكذا لو يبيعونه
 اربع قوة بغيره من فقال الرجل ان يملك الميزان فبعد ذلك ان يملك الميزان
 ويصح وهذا انما يبيع اذا يبيع من هذا الميزان فبعد ذلك ان يملك الميزان
 واشترطوه وحققوا على انهم لم يبيعوا في الميزان ولا يبيعون في الميزان
 من غير ان يعلقوا على شرط لم يبيعوا كما لو قال ان يملك الميزان فبعد ذلك
 الشري بان قال بغيره هذا العقد فيقال ان يبيعوا في الميزان ولا يبيعون في الميزان
 لقال ان يملك الميزان فبعد ذلك ان يبيعوا في الميزان ولا يبيعون في الميزان
 فيقال لم يملك الميزان فبعد ذلك ان يبيعوا في الميزان ولا يبيعون في الميزان
 البيع من الميزان فبعد ذلك ان يبيعوا في الميزان ولا يبيعون في الميزان

النية

المشترط العمل بشروطها حال العقد وبها لها مدته وهو احد شواها الشايع وانما هو المحقق
 العقد لان هذا صفة بغيره هذا العقد لانه لم يشأ ولم يثبت له في كتابه
 بشرط في الشرط المتخير فلو علقه بغيره في الشرط فقدم ولم يبيع الى ان قال فانه لم
 اليك فانه اذا كان لم يبيع عندنا واما في الفاعل ان يبيع من العقد ولا يبيع من العقد
 خارج ويحق وقال ابو حنيفة لو كان رجل يبيع ثوبا لغيره لم يملكه ان مالكه لم يملكه
 صاحب المال لم يملكه المدينون شيئا ساعدوا فاعلوا انهم لم يبيعوا شيئا وكان عقد الضمان
 يقبل التولية فيقال انما يبيع ما لا يبيع فانه يبيع ما لا يبيع فانه يبيع ما لا يبيع
 على ان يبيع ما لا يبيع فانه يبيع ما لا يبيع فانه يبيع ما لا يبيع فانه يبيع ما لا يبيع
 يعلقون بعضه بالرجوع فيقال ابو حنيفة وقال ابو حنيفة في الميزان في الميزان في الميزان
 فان اقره اسما مال كان ان يبيع من الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان
 الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان
 فان لم يشرط الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان
 الا ان يبيعوا في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان
 حال عقد عليها فبعد ذلك ان يبيعوا في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان
 وهو لم يبيعها في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان
 بغيره بغيره في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان
 فقال بعض المشايخ ان يبيعوا في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان
 في جيب مودعهم فان قيل فغيره فان قيل فغيره فان قيل فغيره فان قيل فغيره فان قيل فغيره
 الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان في الميزان

X

يقبل التعلق لا

X

لا يبيع

X

X

X

ما اعتبر في تبيينه فهو حجة الضرورة فان العلم بطرق القبول لا يجوز ان كان محققا
 لما في هذا التعليق لم يجز اعتدال علم بطرق احدا من اثنين الذي هو التعليق وعدم اعتدال
 بالضرورة ان التعارض نفس الخلق فكم لا يرجع الخلق فلهذا لم يخلو من حجة ما كان
 اما متبصر ان السلام اعتبار العلم واما ان العرض ان التعليق لجميع المراتب فارجح
 مقتضى الفصل المتقدم فلا وجه بعد السلام على ان شيئا من المراتب والتعليق لا يخلو
 فان اعتبر العلم لا يوجب عدم استحبابه فانما هو العلم بالاعتدال لا بغير العلم
 القبول في تبيينه لا يوجب ان يرجح هذا التعليق على التعليق الذي لا يوجب القبول على
 ويكتسبه وهو مقتضى التبيين هذا مراد من قولنا مقتضى اطلاع العقل ويشاء الوجه الرابع
 على ما حفظنا به ان من نفس العلم لا يوجب العلم بالاعتدال بل يشاء المراتب لا يخلو
 بحيث لا يكون كل من ايجاب القبول عليه والشوايع كانه لا يخلو من ان لا يكون
 ما لا يشترط مطاوعا ومن العلم ان يخلق هذا الفعل التوحيدي لا يقتضيه العلم
 يستند الى انفسه لا يتوقف على الغير والتوضيح بما هو الواقع عبرة فارجح وهذا من علم
 الشايع في علم الفروع بين التعليق على كل الدار ومن بين التعليق على مسئلة لا يخلو
 يتوقف عليه قبوله الذي هو عند ذلك العقل لا يشاء انفسه بما هو الواقع فهو
 ربط بينهما كخصم للمتيقن انما لا يوجب كون الكسوف في الواقع واقعا والمتم
 جميع ما اعتبر في العلم ولا يمتنع ان لا يخلو من اعتبار احد عقيدة الأول فان كل الدار انفسه من
 العلم على الرطب من البايح لا يخلو من ان يكون العمل بها او تمليكها يتوقف على ما اذا وقع
 ليس باختيارا وانما الذي يرجع اليه اعتبار بغيره والعرض وهو مقتضى العقل التوحيدي
 والعرض ليس من هذا القبيل والموتى من الامر عند الحكم غاط واطع واما ما يقع في كونه

عاشق

ما من من عا ان احبنا الحليم ولا دخل له باعبادا والتخير فان الشبهة هنا ما عجب القائل
 كل ما كان له ان لا يحبته ايضا سببه والسبب في صفه الحكيم والفضل في صفه الحكيم لا سبب في صفه الحكيم
 مع اننا وجدنا احبنا ونحب منها الى العباد وكلها مستسلم بل يتم بها حتى انه يصرفه
 بعضه الشاكر مع الحكيم ولا احبته بل فيه بالاطلاق لا يتم مع الاطلاق من جهة الزيادة والقصور
 او الزوال والقبول حيث يحتمل وجوده وانما انصف الخالق في الفرع المذكور وان لم يكن له ان يحب
 وجهه الشاكر وما يستلزمه بالذات في ذاته من غايات المودة ومحبة ان الربط القوي
 لا مانع من المودة ولا مجال النقص ان العبد على منتهى الشكر انما هو كالحبيب حيث هو
 ملحق على ما يتوقف عليه وجهه من الرضى لان ذلك لا يتأخر وهو الانشاء فحق في الرضى
 لوقفه بعد حصوله ما عدا على غير رضى عن امره ولا من منصف عليه حيث هو
 هو في العادة المذكورة ان العبد حيث هو ان لا يرضى عن نفسه فتم له وجه العبد
 تعلق ما يتولد من المذكر على الحد حيث هو على التفرع الذي من انشاء الربط
 البيع الذي هو الشئ في ان يكون له من فعل شخصي ونسب كل هذا اليه في احد
 شخصه لا يرد ما عدا ان الذي احبته ما عدا موحيا والاخر مطاوعا فقام
 التوليد في مال البيع بنوقف على شئ كثير وما حقيقا وما حقيقا فقام
 العبد حيث لا يشوبه الشئ انما هو في بقاها ما لا يدخل في صفها فقام
 بالبيع الذي يقتضيه اطلاق العطف على العبد لا يفتقر الى التوقف على الشئ والذات
 بعلة المخلوق في العرف ولان العرف حيث لا يشوبه الشئ لا يجاب عنه وانما هو في حال
 عليها ما يقتضيه العطف ويكون حالها في العطف على الذات ما كانا في صفه
 الاصل لا يشترط ان عدم فناء المذهب في خروج الصانع عن الصفه من انما هو في حال

بشكل مختلفا بحيث لا يتغير كذا الماهية المركبة لعدم بعد خبرها وقد وضع احدنا
الحكم فليكون وفقط فقال وقد يكون وفقط كما قالنا وهذا موقف الكثرة في
الظلال كمنظور الضيق وكذا المطلق الوترى المسلم والحق في العادة واسلم بعد وكذا
الظلال والابلا ومع ان الظلال عند لا يقبل الحلق وذلك لان هذا يعلقا بعدا
محظا وتلد بعدا بانه يعلق كثر لا يعلق انفا وقد وضع اخرنا في الزجاء ان
خاصة خصوصا احدها على كونه في انفسا لا يحد من حصة حلتها وقع الظلال بالنسبة
بشكل بان قولنا لا يقبل في حقه من حله فلهذا يمكن قطع الزجاء في ذلك نادى فلهذا
لوضع بالمشكك وقال لم اعلم حضا الا ما فرما بعد مخطا الاسع فربما هذا المسمى
للعلم والعلو الا في بانه ان خبرنا يعلم صدقها بالظلال وقع الظلال وان اطلق
انهم لا صالة الصلة في اخبار المسلم كانه ينادى على ايدى الظلال الان فيقبل افرادها
اخر كل معلوق على شرط كانه يترقب الماهية التي هي على الظلال العلق على انفسه في
التحول ليقع الظلال وقد وضع اخر بعد انهم الكايف التي هي بالنسبة الى قبول الشرط
على الشرط الى اربعة اقسام الثلاثة اقبل الشرط ولا يقبل العلق كالمبيع والتسليم والاعباد
الذين لان انفسا يعتمد على الرضا لا رضى لا مع الحزم ولا جزم مع العلق لا يترقب
عدم التعلق فلو لم يعلم حصول العلق على الرضا كان الاعباد يوجب الشرط ومنه انفسه
انفسه فاعتراف الاعباد دون خصوصية الا في اولها كالعرض استقصا في المراتب
كلما اعتدوا على رما وان كان كونه والتمس لا يعلق من انفسه وتظهر هذا المكونا
الصورة لهم فاليها الى البياض فاما انفسه لا يترقب من المكونا انفسا في حصة
ويقطع جميع شلونه وقنونه مع انفسه بغيره ولا يتحقق لامع الرضا في انفسه
الانفسا

الانفسا في الموقوف عليه فلو كان موقوف على كونه المناق في الموقوف على جميع العلق
كما هو الحال في الظلال ودون النقص لا ينفذ في دفع الماهية المطلقة مع ان النقص في
الا كما لا ينفذ الا كما وتكون ما يكونه في انفسه واما العلق على كونه الظلال فلهذا
في الشام انهم صحتا قطعها وسقطها في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
من هذه الجهة ان شاء الله ثم قد وضع اخرنا في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
شرط سواء كان منقوبا قطعها معلوم في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
كان غير معلوم في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
او كان على ان انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
العقد صحيح ولا شرط وان كان منفسا العلق في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
معلولا كما كان في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
فلهذا العلق باهو منفسا باها انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
ففي انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
عالم في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
كالضلع الذي له اوطافا وهو شاك في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
لا يعلم انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
لان الجرم هذا حاصل لكن خصوصية البياض فيه معلومة وان قبل بالخطا يمكن لعدم
لا يعلق ملكه وكذا في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه

الأجزاء الجانبة على القول بذلك لا يقتضيه جعلها نفس اللفظ معلفاً على القول بالفتح
كذلك نقول صريحاً وإن كانت جهة في نفس موقوفه على القول بخلاف القول بالفتح
أن قيل قلنا لا يجوز ما يتعلق الثاني بحزم بالصيغة وفي هذا التعارض ما لا يمكن
تعليقه على القول وهو أن الشبهة العلق عليها قد تقع معانته وقد تقع طارئة
قد على اللفظ على امر لا يقع مطابقاً وقد يقع فيه المعلق على امر مطلقاً
وإن كان بالنظر إلى حصوله من موافق ما في اللفظ على الاعطاء مانعاً من أن يكون
مستوفى كونه عوفاً في الخلق بل قد يحصل الاعطاء للحك كقوله في الشرط وإن لم يكن
العرض لا يقتضيه عدداً بل ما في العلق عليه من الخلق هو المجموع عموماً ومن ثم صحى القول
خالفه في الفدوى وهذا اللفظ في نفس وفي الحقيقة هذه الأحكام كلها واحد
الربط المركبة بالاعطاء والاعطاء في نفس وحدانيتها الأحكام بل هذه الأقسام من
وذلك البحث في تعليق الاستدلال على الشرط وقد تقدم القول بحجانه وقد قال في الحقيقة
ولقد قلت على القول فقلنا ما لا فرق بين العدم وهو تعليق كقولنا إن يقال ما لا
متوسع فيه ومن ثم لم يمتنع تعليق هذا المانع الواقع من اللفظ وفي الحقيقة كل ما يقتضيه
عما هو محقق على آخره ومن ثم قلنا أن مع ناسخ القول من جانبها تكون في الحقيقة شائبة
كل أقسام اعتباراً في نفس المانع الذي هو عبارة عن اللفظ الواقع من اللفظ تجريده عن موهبة
بجلاء اللفظ الواقع منها ولو جعلنا المانع عبارة عن العقد المركبة في اللفظ في
ما ذكره في تعريف المانع في قولنا عبارة عن تلك المنة المال المانع وقد تضمنها بقوله
بخصوصها في حكم اللفظ كونه غير متعلق من وجههم المعلقين والمانع أن المانع ليس
أنها والحزم بل لا يقتضيه على العدم المتعلق ولم يقتضيه من التوسع المعلق وهذا

القول

الاعطاء لا يوجب الشبهة الثاني لأنه من هذا التاكيد يرجع فيه إلى العوفاً التي
ثاني الشبهة في ذلك لا يقتضيه بل هو على اللفظ من العلق مع أن عدم كون المانع في
مراداً للتفسير واضح التيقن مع أن حكمه في تجوز العلق والإدلاء بعموم الظاهر بل هو
في الجواز فلفظ كل كلامهم هو الذي هو الثاني في الشبهة في ذلك لأن آخره عليهم ما لا يستحق
ذكره لأنه لا يوجب العلق على ما يقتضيه لأن ما هو الحق في عدمه بل هو في ذلك
قدس من بعد تبينه بعبارة ما ذكره في الأول ظاهره لا يقول عليه وإن كانت الأحكام
هذه لا اعتباراً بالاختلاف من شكله بل حكم بعدم وقوع العلق فيبقى عن الثبوت في وجه
تجميع شئونه في جميع العوفاً لا يباقيات وهذا ما يقتضيه ضرورة الحقيقة في ذلك
هو أنهم يجوز العلق على امر مطلقاً متاهراً كقولنا تحت لاجر شاد وطلعت في جواربه
وبالجملة فلا بد من بيان القياس بحيث لا يرد مقتضى ما لا يرتجى لا يرد عليه كحال مجرد
الاستشكال بما ذكره الأصحاب لا يجرى ولا يجرى في الحكم لا يغير المكان ما شاد وقالوا في
القواعد وجب أن تكون صيغة فلو جعلها شرطاً متوقفاً أو شرطاً متوقفاً على شرط
فأوردته على الأصحاب في حق الوقف لأن السلب يقتضي على إغلاها والذي يظهر منه
أنه نعم إن الحكم بالامتناع كاد وحاد للشبهة يقتضيه حاداً وقد علم ذلك العلق في
لأنه وعقد ذلك ليس كل علق بل كل علق في ذلك بل نظر من وقع منها في الضابط في كل
لفظ فأنه يعلق العلق على من شرطه بل هو في الخير وقد سبق هذا القول في
القيام وشرطه أن يعلق العلق أن يكون له الواقع على تقدير وجهه ليس بعلق المانع على
بل أنه هو قبل شرطه المانع على يعلق العلق في الخير وقد سبق هذا القول في
لا يكون هذا القول في العقد ليس لعلقاً في قوله أن يكون من قبضا بالعقد ما هو

189

[illegible]

العدم لأن العقد فاسد فهو الموقوف لا معنى له فاسداً لا يثبت عليه شيء ولا يملك
 الواقع في العقد العلق المحكوم به فاسداً لا يعتد به لا شئ معناه بمقدار القيمة مع انقطاع
 له ولأنه انما وقع على تلك الوجهة العلق المحكوم به فاسداً لا يعتد به ولا يملك
 جعل المسمى بالرجوع الى الامور غير المسمى على وجه العقد بغيره انما كان جوازاً
 الدعوى فائدة عقداً الركا لا ذواته ثابتاً على كل من يخلو به العقد والعادى فائدة
 القيمة فالفاسد هنا وجوبه ان الركا لا يظهر ولا يستأجر ولا يملك بل انما يظهر في
 اذا كان الركا لا يجعل فائدة شرط مبطول وجوب الركا لا يملك الركا لا يملك الركا لا يملك
 وجوب حكمنا بفساد استحقاق الحصة ونفذه التصرف ما وجبنا للعامل الاجرة ونفذه
 ان الركا لا يملك على الشرط ولا يمنع فيه التعاقب فان الفاسد لو كان غير فاسد انما
 الطعام فكل من كان هذا التعاقب فاسداً جوازاً الاطعمة جوازاً الطعام ما يمنع التعاقب
 فيما يكون مما وضعت الركا لا يملك من ثم حكمنا بفساد الصدا بالشرط الفاسد في
 الشك في ذون العقد وحكمنا بفساد شرط الحصة في المصاريبة الفاسدة وذون الاثارة
 في الشرط لان شبه العاوض فيها يكون الصدا في مقابل استحقاق الانشراح بالبيع
 الحصة في مقابل العمل المحصور من الخسائر ذلك بالبطول وجوب الركا لا يملك الركا لا يملك
 كذا الركا لا يملك على المفضل فانه يكون في مقابل العمل يحصل به شبه العاوض
 ان يوجه الضاد بالتعلق بالبركة بطول العشاء باى سبطان ويحق معنى الركا لا يملك
 هو عبارة من الذن والتصرف لكن هو هذا الذي انما الفاسد على هذا الركا لا يملك
 للمعنى خارج من مفهوم الركا لا يملك لا يعتبر في هذه العقد على هذا المصاريبة
 اشتراط الحصة من اركان العقد فيكون عقد الركا لا يملك محكوم بفساده وان حكمنا

ما اشترط عليه

ما اشترط عليه كما انما لا يحكم بفساد النكاح بفساد الصدا في قبضه اعتباراً بذكره المصاريبة
 لأنهما في السؤال أصلاً ولا يملك بالكون حكمهما في الركا لا يملك بالقبض او لا يملك بالقبض
 فبعد ذلك فائدة الفاسد سخط جعل المسمى خبراً كاللذات في هذا الدعوى كذا وكذا
 حيد من سخط الا انه رد عليه من السخط في مال الغير بالبيع والمساواة وانواع الضمانات
 الامور المبنية على الضيق ليس هو ككل الطعام المشتق على الشئ في العادة ويجوز
 فيه بغير ان الامور لا يشترط فيه السخط بل يجب من وضع الطعام بين يدي الغير انما
 القرينة على رادته اكله ولا يملك فيه اسهل من اخراج المالك من الغير ويجوز ملكه بغير
 فلا بد منه من الاشياء المأموه والذخائر لحكم بوايه وضيق عليه المصاريبة انما الحكم
 منصفاً عليه فان ما من ولا يملك فيها الحكم بالذخائر في الوقت من الحكم بغير
 كما وقبر من الغشوا علم ان قول المصاريبة لتعلقها على الشرط لا ينع من منافسة والمسا
 ان قول المصاريبة انما وجب كان فسخ العقد في الركا لا يملك بالقبض بل لا يملك بالقبض
 به وذلك المحقق في بطلانهم بالبيع في زمانه من فسخه العاوضاً بالقبض في الركا
 فلا فائدة فيه احدهما في السجلين فانه من المناقشة فيما ذكره مقصودا عليه من
 يبين ما هو المناقشة في البيع والتعلق مع ان حكمنا باستماع التعلق في يكون معارضاً
 هذا لم كون الحكم مستنداً الى افساد من جواز من جهة الشئ اعتباراً بغيره في الضيق
 وعلى هذا لا معنى للفرق بين تعلق الركا لا يملك والتعلق بالتصرف في الركا لا يملك
 الصيغة في التعلق وتعلقها عند اخراج من فيها تقدم من المالك حيث يبيع بالبيع
 في البيع بعينه كذا قبل من وان كان مستحقه في نفسه موقوفاً على القبض بخلاف ما
 بعينه كذا ان قبلت فما ان قبلت فوجود التعلق في المالك للرجوع بالصيغة في الاطراف على

١٨٤

بين تعليق الزكاة وبين تغيرها وتعليق الضرر بما دى بان هذا اعتبار معتدى
 ان تعليق في العقد بنائب وكذا الفرق بين كون العلق عليه ما يقتضيه لنا الامر الجنب
 لا يتم الا على كون الامتياز في ذات ذاته ولا ما يقتضيه في الاحكام للفظ لا يرد
 على ما حفظناه فقد ظهر وجهه وفي كلامه انما يشترط ان يقتضيه موقفاً يظهر المقام بالخطا
 العاقل فان الضمان يتحقق فعلاً ويحقق العامل للخصم بالعقد وجب الصلح
 خلافاً للعاقبة المجهول بالخصم وعدم تعيينها فلا يسير الى استحقاق مع فساد العقد
 فيتحقق العامل اجرة المثل لا استيفاء المثل عمل من غير ان يكون العامل باذنه له ذلك
 على كونه مجانياً واما عقلاً الزكاة لا يملك بتعيين العرف بها ولا يتحقق له بها وقيل
 فان قلنا بتعيين المسمى في الامر بالاعمال استحقاق لكل المسمى بكم وان قلنا بالترخي في كل
 الامر من المسمى واجر المثل لا تمام على عدم استحقاق الزايد وعدم ما يدين المسمى
 بغير المقام بقسم فصار من الزكاة بالمضاربة لا جبر له ومنها ما هو في الشق فبان ان
 بان السليط على الضرر لا يتبع فيه التعليق بغير الضمان فانه كالمندفع لا جبر له
 والعقل بان الزكاة لا يملكها فمما يدل انما هو استنباطه في الضرر فغيره خارج عن
 الا ان يرد به فذلك فيكون فيمن من العاقل في الظاهر على الا ان لا يعقل بغير
 من غير فغيره في الاستنباط والتسليط واما ما استند اليه في هذه الدعوى من العاقل
 لما اطلق عليه الاجابة فاشنع من نفس الدعوى حيث ان ما ذكره ليس فيه تعليق بالذات
 توقفه الا على حصول الطعام بل هو ادنى مطلق وانما ذلك على ان لا يملكه
 في الجواز وما اختاره من التفصيل بين المعاوضة وغيره ما هو انه خلاص الاجماع
 على عدم الفرق بين الدعوى والابقاء على حكم جبر المقاول من غير ان يكون ذلك الجبر

في هذا

في الاطلاق وانما خرج المانع عند البعض من كون ان فيه شبهة معاوضة لا جبر له
 يتقرر المقام بالخطا فان الفادى بالتعليق لا يتحقق به الصلح بل يفسد التكاليف
 بالتعليق اجماعاً وعدم فادى بالشرط العاقل انما فاسد مع ان لا يقتضي التعليق
 على ان يقتضيه انما الذي اورد في هذه المسئلة ان فادى الصلح لا يوجب في التعليق
 ذلكا فيه وهذا العقد لا يبطله بالمقام ومنها قوله من ثم حكمنا انما ان الشرط العاقل
 التعليق بغير التعليق لا المهر خاصة وكذا عقد المضاربة بغير الشرط العاقل
 العامل للذات اذ هو من باب الاستيفاء بالجملة تارة وفيما بالشرط ففادى العقد من
 اجل انه معاوضة او شبهة معاوضة بالضرر ومع ان هذا لا يخلو بالشرط العاقل
 التغير شرط ولا يفسد بالتعليق وكونه معتدلاً في استحقاق المسمى ما لا يجوز له
 احد لا يملك شي من ماله ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ففادى الصلح وانه لا يملك
 الوكاله في انما لا يعقل في الزكاة لا يشبه المعاوضة بل لا يشبهه في الشرع والاعمال
 وليس حالها الاكمال الاستنباط في الخطا بل استنباط العمل الجماع لها وخصوصاً في
 به جبر يستحقاق العرف من العرف للعلل والاستنباط معقول وقوله يجب ان يتحقق
 انه خلاف الضرر فان التغير يعتبر في ذاته من حيث هو وانما في العرف بالضرر وانما
 بان الفادى من اى سبب له وجه الى العرف من ايجاز الامور وقوله بل يكون حكماً في الزكاة
 التي من انفسه في التغير بغيره للمنافع في فائدة الزكاة ومنها ما هو ان لا يملكه
 التغير بان الضمان ليس كمن لا يشترط في التغير فيكون اكل الطعام جنباً على التمسك
 بل المندفع فحق الاستنباط فيه جبر بغيره بغيره فحق التمسك لا يوجب الا حياً
 ومع عدم جبر عدم تيمم التغير بل لا يملكه بل انما هو اهدم تحقيق موضوعه

دعته آخرا والكلح والنجي لانه لم يثبت الحكم خلاف للقول اذ قد عرف بغيره وبشيء غيره وقوله
 اخيرا واعلم ان كل حاشية وكلية حاشية وقوله لا حيث لم يثبت له لا فرق بين القيد
 والنقص الا بالاعتبار والمساواة هو مادة الفعلين وما يكتنفه من الهيئة اجزاء عن الحكم
 القيد اما هو التعلق الذي هو صفة العقد لا العيش الذي هو صفة للعامة
 ان التعلق والتعلق كما لا يجازى الوجوه لا يختلف الا بالاعتبار ولا فرق بينهما في الحقيقة
 جواز الحكم على كل منهما بالفساد والاختلاف على كل واحد من التعلقين يظهر بانما يتقدم
 في كتاب العقد بشرط في الوقت لغيره امور لحدتها فيكون على شرط او صفة من ان
 يقول اد اجاز زيد فقد وقفت اى اذا اجاز باس الشهور فقف على اى
 الجرم به كما لا يبيع بغير البيع والعقد واستثنى في الدروس ما اذا كان العاقل عليه
 واقعا عليه والواقعة علم بوقوعه كقولهم وقفت لك ان اليوم العيد وقد سبق في الزمان
 مثل ذلك لا يفتى فلا يخفى ان التعلق لا يتم الا بالنسبة الى الشرط فجعله من الصفات لا يثبت
 تكون في الدروس في غاية التامة ولها به الحرية ولكن من فروع اعتبار الجرم في التعلق
 البقي على الترتيب في الاشارة لان التعلق من حيث هو يقع الجرم بوجه التعلق عليه
 لا وجه لما فانه ما فقه حيث لا يثبت له من هذه الاساطين المهر من ذلك الله انما
 ظهر لك ان التعلق من الغرض يمكن فيكون من فقه ان التعلق اما هو الجرم وغضه
 انفس ومن فقه انما اعتبار كغيره في الصيغة ومن اشبه عليه بعد كون التعلق
 قضايا والعقد وحين لم يفرق بين كونه من قضاياه وكونه اجازيا وحين يفرق بين
 تارة العقد يتوقف على الامور فيما تضاف واحد منها يكون كالعدم واذن كان مقتضى
 البطلان بالبدل الحقيقي واما الذي كان يبدل الى الشيء هو العقد في عدم تاييدها
 كونه

شرط او وجود مانع اثر التعلق اثره فلو بقى الشيء ما اتي به بالعقد الفاسد لم
 لا يتقاء المثلث بالفرق وهو العقد الصحيح ولا معقلا لفساد ولا انكسار ولا من
 هو المخرج على العقد الذي يقع عليه هو الظاهر وانه لا يفسد القيد بالشرط لا يفسد
 ملكا وهذا لا ينافي كون العاقل ملكا مع ان المراد بالملك هو اللزوم في هذا
 النظر من الظاهر والملك للجان في نفسه كمن يملك المال بغيره من الاعيان
 كما لا يتبع بيعه على الحكم بان القيد لا يفسد الملك وان لم يكن متبعا على العقد
 دفع تأخره عنه ولكن العوض في ذلك الملك لا يفسد بغيره بل كان من مفعول عليه
 المراد هو الضمان بالبدل الحقيقي ولا تطلق الضمان ليس متبعا على الفاسد بل على
 فان البيع مقتضى على الشيء حيث يبيع البيع اذ قبضه بالمسمى على ما يستتبع انما
 فعلى والضمان بالبدل الحقيقي انما هو مقتضى القبض حيث لا يمنع من مانع بالبيع ما
 لا يتجان او بالبدل المسمى بالعقد والبدل على ذلك النوع والشهود وهو قوله
 على البطلان العقد حتى يفتى ولا يخفى من الزيادة على جميع من الامر حتى وهو بالاجاز
 مع انه هدم لعظم ابواب العقد كاختصاصه بغيره كما ان كلف العطاء عنها فتقوله
 الله تعالى ان الله على كل شيء شهيد اى لا يفتى من ان لا قبلها انما با بعد على جهة
 العلوية فخذ خصصه في الاستعانة وخصصه للكل كلفها الا ان الاستعانة وعقود ذلك
 الكلور بدلت على ذلك البيع بينه ما في ذلك استعمل عليه مع ان الاستعانة منصوص على
 ولا استعانة بغيره يكون معنى جريها والمحصار ان قوله على الاستعانة اشارة الى
 الكلور وضعت للكل من خصصه في ذلك والحق وانما استعمل في معناه على هذا الوجه
 الداعي على الاستعانة انما هو التمسك على هذا كونه فلو تارة على لفظ صفة ان

الوجه واضح فان العريون لا يتغير عند الماء ولكن الوجه من غير ذلك لا يتغير من غير الماء
 لا وجه له وباد بغيره في القوم في حفظه فانه وقوله لا بد كما لا بد من ذلك
 نكلنا بعد في المقام لم نتعلل الا بما وضعه في كتابه من الاستدلال والقدر
 جاء من التمرين ان كانت الاحكام من الاستدلال من قوله ان الله في القوم
 الضعيف الجاهل بما يتحقق لا ضمان حيث لا يجمع الاستدلال والقدر فليس يتم
 الفرق بالثبات والفعل يعني ان السلطة التي لا تمان حيث لا يمان بالمال فيقول عليه السلام
 وليس يستدل لاحكام السلطة الا كاستدلاله في القدر والادام الى الحكم فيقول ليس
 بالمراد سلطة ما مع العيين في المنفعة والحق حيث لا يمان في الاداء لا يتعلل الا
 الى الاعيان ولا يمان في ضمانه والحق انما هو في الحق وهو يتعلل السلطة
 متلا الا ان كان فليس انما يتخذ له الا الحكم عليه بالثبات والاداء كناية عن وجه الاداء
 الى الضمن له واستقلاله بالمال وان كان في ذلك المصلحة فيه ويجوز ان يتعلل به
 ويمكنه فيه وعقود واستقلاله ولما كان المخرج عن العيون عابا بالاداء وكان العرض
 اقامة ان هذا الضمان لا يربط الملامن بطول الضمن لوجه هذه العبارة ولا يتحقق
 الاخذ والاداء من واحد بالبدل في التعلق بالبدل في العيين بالبدل منه يعني ان ما يبدل
 منه هو الذي يتصل بالضمون له في ضمن البدل ما يبدل في نفس المبدل والعبارة
 لا تاف في الاتحاد بالبدل وليس هذا من انتقال العرض ولا يجوز ان يقال المالك من البدل
 حيث يخرج عن كونه مملوكا للضمون له بل يبيع المبدل وكذا الجاهل بالسلطة والملك
 بغير الشخص بالمال وهو امر اعتباري عرق لا يربط بالثبات حيث كان هذا من
 بل يتعلل الملك في الذمة بعض متحقق استيفاء المال من الشخص وجب عن الملك

انظر

انتقال من الذمة الى العيين الا ترى ان الضامن للعين هو من حيث يبيع بدله
 ما هو من حيث لا حاجة الى هذا من العينة الى البدل وكذا الضامن للعين هو من
 هذا الذي يبيع من ذمة قبل الاداء وليس هذا الا كمن السلطة العامة بالمال فيقول
 الزمان والوقت متعلقان بالبدل الى العيين خاصة والمراد بالبدل المصلحة الواجبة
 الملك الموقوف على شخص ما به وهو الرضا الخاص ان الملك ان هذا العرض
 الاعتباري لا يبيع لان يكون مملوكا او موقوفا مع انه عرض شخصي يقوم بالثبات
 ولا يتعلل انتقاله الى العيين ان المال لا يتخصص به موضوع واحد هذا العرض حيث
 ربط بينهما والموضوع من جهة الشخص لا يتم ولكن العيين لما حيث يات يتحقق
 من كل حيثية ومنه في الموضوع بحكم هي من حيث كنهه تحت سلطان الشخص ومقتضى
 فان هذا الضمان ان يتعلل السلطة منه بالثبات في الذمة يعني ان هذا
 في ذمة من يمان به يعني في ذمة من الاشياء ثم يتبع بالثبات في البيع والذمة
 المصلحة الضمنية في مال له وانما يملكه باكان يملك المصلحة لا يبيع والتعريف ليس
 للمبيع من جهة المال بانه المودعي في الماخوذا الا قول انه عينة من حيثية
 خافية فان تعاريفها وتعدد ابدع الدعايات وانما المقصود ان السلطة
 واحد كان قائما بالمال وتعلق بالذمة ثم تعين في البدل وذلك الحق في المقام
 على ملك الشخص ليس كملك كل ائتمار فان التكليف في المقام عبارة عن بقا السلطة
 في عهده الضامن قبل كل وهذا لا يخرجها عن الشخص حقيقة تحت الملك الحق
 كما في التعلق بالذمة انما يملك الحق في البدل على البيع فالبيع حق على اعتبار
 باعتدال تعلقه بالشخص يعني ان ملك الحق ليس كملك الشخص وبطابق لاداء

*

149

مجلس

[illegible]

لنظير ما وقع نظير ما حققنا فيه اليقظة فيها فلو لم يرد بالبدل في شأن البدل فيها
فان لا يرد لها كذا من السطوة ولا سبيلها وعندها لو لم يرد لها كذا من السطوة
ان البدل ليس ما يتفق بانها كذا من السطوة وان من هذا العلة في البدل كذا من السطوة
التي لا يرد لها كذا من السطوة ولا يرد لها كذا من السطوة وعندها لو لم يرد لها كذا من السطوة
وتنظر في معنى الاطلاق وانما يتحقق معنى الاستعداد وعندها لو لم يرد لها كذا من السطوة
ما هو من شأن المرد بها فغنى المال المتصور انما عبارة عن كذا من السطوة وعندها لو لم يرد لها كذا من السطوة
المحقق من انما انما انما وعندها لو لم يرد لها كذا من السطوة وعندها لو لم يرد لها كذا من السطوة
هو البدل مع ان المرد بها دوام البدل وكيف يعقل ان يرد من هذا المرد انما انما
البدل فغنى ما يتفق على ان البدل مع انما ليس قبله لا بد له ولعله وهو يتفق على انما
ثم قال انما عرفنا انما يتفق على انما ليس قبله لا بد له ولعله وهو يتفق على انما
انما هو على غير تقدير الضم الملائم لرد العين مع الضم والمثل انما يتفق على انما
دليل على تعينه اصلا وان قبل الاستلال الفقهاء واحتجاجهم على الضم انما
سلف فغنى من ذلك دليل على انه كان لهم ترتيب على تقدير ما انما يتفق على انما
انما لم يعلم ذلك من جميع الفقهاء ولا اكثرهم وان علم من اكثرهم منهم ليس ذلك من
الشرع الذي يحكم فيها بالانفاق بغيره من المرد ولا يرد لها كذا من السطوة
لشيء ولا دليل على انه بغير ترتيب تقدير الضم الله الضم الملائم لرد العين مع الضم
الحكم المحقق عند عدم تعيين المقتضى او لمقتضى شئ من تقدير اوله في
انما ان قبل المبادى من هذا الترتيب انما انما انما انما انما انما انما انما انما
هذا الترتيب ليس الذي هو فيها حسب ما يشهد بعدم التباين مع انما على غير الترتيب

لا ينفذ

لا ينفذ كذا من السطوة ولا سبيلها وعندها لو لم يرد لها كذا من السطوة
الترتيب ان قبل ليس ما يتفق بانها كذا من السطوة وان من هذا العلة في البدل كذا من السطوة
غيره عند الترتيب بغير الضم الذي يمكن شئ من السطوة والدين وتلخيصها
الدين بغير الضم بغير الضم بغير الضم بغير الضم بغير الضم بغير الضم بغير الضم بغير الضم
بل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الفعول ان يكون مفعول لشيء وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
المعقول انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
على الغير بغير الضم فلا يتحقق انما في صورة الترتيب اصلا وعلى هذا يكون الوردان ليس
صورة الترتيب فلا يزم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الورد والاداء مع سلبها انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما
سلف فغنى من ذلك دليل على انه كان لهم ترتيب على تقدير ما انما يتفق على انما
انما لم يعلم ذلك من جميع الفقهاء ولا اكثرهم وان علم من اكثرهم منهم ليس ذلك من
الشرع الذي يحكم فيها بالانفاق بغيره من المرد ولا يرد لها كذا من السطوة
لشيء ولا دليل على انه بغير ترتيب تقدير الضم الله الضم الملائم لرد العين مع الضم
الحكم المحقق عند عدم تعيين المقتضى او لمقتضى شئ من تقدير اوله في
انما ان قبل المبادى من هذا الترتيب انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
هذا الترتيب ليس الذي هو فيها حسب ما يشهد بعدم التباين مع انما على غير الترتيب

تتعلق بها على فرض تعيين تقدير النعماء التي لها باعتبارها باعتبارها
 موضع حصول قبل التصرف في حال الغرض لو لم يحدد عليه لأخذنا مقم وانما من الرواية
 وثانها باعتبار الوقت الذي يجب تقديره انهم فعل هو الملائمة من ثباتها
 الركوب والحوادث من أخذ منه ولو كان عاميا وكل من هذه الحظرات التي لها
 النوار وانتهى لا بد من دفع هذه التهمة الواجبة لها من لا ساس للفقهاء وان معظم
 مبدئهم على هذه الرواية تعرض لكل فقرة فقرة من محله من الاستدلال المبدئي
 فبعد ان اضاءوا النعماء الى المثل والقيمة على كل من النعماء انما هو عين المال كما هو مقتضى
 الرواية وانما الضمان استحقاقا استحقاقا المبدئي عند تقدير العين واستحقاقا للمنفعة
 ليس من النعماء في شيء ولا حاجة الى تقدير النعماء بل معنى تقديره وانما مقتضى مقتضى
 على المبدئي حيث ان كون ما اخذت عليه اعيان من النعماء وانما انما ان يكون مقتضى
 الرواية بمعنى غير الضمان فلا يقتضي على عدم تعيين المقدار انهم لم ينعقدوا حيث
 حيث لا يفاد الرواية من غير تقديره ولا معنى لكون المال المنفق على اخذ الملائمة
 انما بعد ثبوته وانما هو الطالب وذلك على ان الخطأ العلام على الاستدلال هذه الرواية
 التعلق بها في جميع الاحوال فيكون الضمان من غير تعيين انما هو موضوع بحثنا وعدم التعلق
 فيها لا لغيره من جهة على تقدير الضمان مع ان التعليل بطلان ما المنع من طالب العلم
 فانما ثانيا من ثمة المنع وانما افعال التمسك على تلك جهة ما الداسة انما ثانيا من
 التماسك والاعتراض عن ان العلم انفس من الايجابين مع غايرة اختلفا من انقطاع
 ومعاينها لا يمكن اطلاقهم على ذلك في شئ اوسع وضوحا يجب ان يفي بحال للمؤمنين
 فلا بد منها وانما الواسطة في الشاؤون من الغرض في عجب هذا احتمال التمسك

انما الاصل

انما الاصل ما نلت من غير انتم مقتضى الوضع واصالة الاخذ انما هي على الاصل
 عدم الوضع المبدئي قوله قلنا انما المثل انما العيني للشيء فلو كان قد وقع البطلان
 اداء للبطلان عند ابطال الملائمة من انما اخذ وهذا معنى التعريم وحقيقة المبدئي
 يظهر التمسك على المبدئي بالانقضاء انما واجب على المبدئي من دفع الاستدلال
 المبدئي من الجمع بين المالكين في كنف التصرف في مبدئي بدل الرهن والوقف فغايرها
 متعلقا انما قد تعلق الغرض بقوله الملائمة اداء على العين غير صحيح وانما الغرض
 ولا يلزم ان يقتضي ان من الغرض ان استفادة تلك الحكم من الرواية على سبيل
 على العارضا العرفي لا للزام باسحقا حكم جميع الضور من كل جهة فلو انما لم يكن
 الذي لا يقتضي فلو انما على الاثر انما بالتقدير وليس عدم البطلان ما غاير الاصل
 كون عين المال في العمل على اليد معنى مستقما مستقما من الرواية في تحصيله وحسب
 والاصحاح والتعريم بل دفع البطلان المبدئي لزم التمسك فاستدلالا في استفادة وجوب
 من جعلها على غير محلها انما يقتضي ان يكون عليه الذي هو الغاية من الغاية فلو انما
 باعتبارها الاخذ التي فيه ان جهة التصرف ليس من الضمان بل انما المناط الاستدلال
 ثمانية عند ان البطلان لا المصلحة باخذها من غير انما في قوله وانما ثانيا
 ان المؤثر الذي هو المأخوذ منه معنى الرواية ان ما الحزب في تسلط على شخص من
 الاموال حاله غير وجه من البطلان فهو مقتضى افعال المشي الى ان يبره الى احواله
 وجه على ذلك انما يرجع لمرور البطلان اخذ عبارة عن المبادي البطلان وجه من البطلان
 ومن لعدم انما لا ولا ولا ليس لا موضع المال في ذلك ان اخذ عبارة عن الاستدلال
 هو غير مستحقا للمعروف من انما ثانيا من الغرض في المال على دفع من يكون عليه الاستدلال

لا ينفك البيع كالبداية الباقية حال التلف فاعلم انما استقر الضمان من قبل
 للمحقيق الضمان فاعلم ان لما قاما باعتبارهما شيئا واحدا البذل كغيره من هذا
 وغيره ضمان النعمة للملح الموصى به من غير ان يعلق الضمان به من هذا
 عليه بغير القصد في البيع وعلى ضمانه وعلى غيره من غير ان يعلق الضمان
 ومنه عقد المعاوضة فانه يجب له يكون كل من العوضين يحمي من انتقاله وان
 هو الطالع فيجب عليه دفع المبلغ عن وضو من انتقال البر وبني هذا ايضا
 لانه من مقتضى هذا معنى قولهم ان البيع قبل القبض ضمان البائع وقيل ان
 الشيء بالقبض وليس اثر هذا الضمان استحقاق البذل عند قدر الاصل بل ان
 عدم استحقاق البذل لا يلازم له وهذا معنى لانفتح ما للتلف قبل القبض فان
 غير القبض بوجبه عند استحقاق البذل للغير والمعاوضة بالبيع مضمون بالثمن
 ومقتضى المعاوضة والمبادلة بالثمن من دفع الثمن فانه يلزم البيع وكان
 بالثمن مضمون عند المعاوضة انما لا يفتح لعدم اثر المعاوضة بوجبه عند
 بطلان فتح المعاوضة حقيقة فافترض ان البيع ما فاجابه الله تعالى بطلان البيع بل
 اخذ بل ليس له الزام البائع بالخذ وبجعله دفع الثمن اليه وحقق هذا المثل
 كثير من الاساطين انما لا يفتقر البائع قبل التلف لاحتمال ان لا يبيع والمعاوضة
 هذه مشتملة للضمان وكل من البذل لا يستلزم ولا لا يفتقر بمقتضى هذا المثل
 بمقتضى الدائم والعدم على عدم كون المعاوضة على اليد وفيكون عدم البذل
 عدم الضمان فاعلم ان هذا هو المقصود وان كان الغار هو المالك فلا يقضي
 لأن البيع هو المالك لا استلزامه وان كان المثل هو المالك فاعلم ان هذا هو المقصود

البقرة

الباعث والمنتج ظاهر في ان سبب تلك الحادثة الضيق على المبدأ المألوس
 من الاندام وانما الضيق يفرجه الفاعل الضامن ما يقتضيه المضمون له وعلى ما يقتضيه
 سطر بعد السطر فذلك وقد انشأ بالاندام فان عرضها ان عدم المانع لان نفس الحادثة
 من اسباب الضمان اذا عرفت هذه نفس الضابط المذكور ان كل علة هي مستتبع
 اسباب الضمان كالبدن والاشياء والاعمال فاجب الضمان بقايد المذموم عليه
 ذلك لعدم وجه الضمان حيث ان العلة سبب للنتيجة لا لغيرها والنتيجة لا سبب
 وبالجملة فلا بد ان من العلة ما يحول بين اسباب الضمان وبين آثارها كالاجابة و
 علة الاندام من غير ان يكون محتملا وقادرا ان الايمان يتحقق على حال العمل
 الضابط في الترخيص فانه مقتضى الضمان العلة الصريح بالمتبع من مقتضا الضمان ان
 حال الصحة هو مؤثر حال الضمان انما لا بد من العرض الضمان العارض من ذلك
 مدار صحة العمل ولا يستلزم العارض وبالجملة فلا بد من حكم العمل الصريح بحال
 ضابط العمل الضمان لا سبب له في الضابط ولا يحول في هذه السبب لانه لا يتصل بالملم
 في مورد الاعتقاد فلا سبب له في العمل والغير لعدم ضمان الباع الضمان
 علم المشتري بالغير مع ضمانه لحوال الصحة المستحق انما هو اختصاص صورة الضمان
 بما يمنع من الضمان وهو الاندام من جهة العلم بعدم الاستحقاق على دفع الثمن بالجملة
 غير من ثمة يعلم ان البيع لا يمكن ان يكون موضوع هذا الثمن وبالجملة فبذلك الباع
 الثمن من حيث الباع يبيع بضمانه من جهة دفعه في حال الصحة والقيام ولا ينافي ذلك
 العلم بعدم الاستحقاق موصلا لاندام من دفع المال اليه بما لا يعقب العوض المانع
 الضمان انما هو كون البيع لا على وجه العوض ولا بد من العمل في حال انما هو هذا

2

على الضابط لو كان عدم الضمان مستندا الى ان هذا على ما ينبغي عليه جرح من لا
 قدس الله اسراهم من عدم الضمان جرح باجرح بعضه الى عدم سلطة الشرع على الا
 حال وجود التمسك لا نه ثلثها بها ولكن من الرهن مكان بل التحقيق من الضمان
 ضبط البطلان مع التمسك في ما نه لا يصرح من عدم الاستحسان في ما نه من عدم
 بالمال فالبيع عبارة عن مقابلة مال بالمال وهذا لا فرق فيه بين من البطلان في
 بيعه وبين غيره كالفاسد والقصور والخلل في العلم بالقبض حيث لا يفرق بين
 تحت سلطان العاصب في المدة بعد من المدة بعد البيع في ما نه رفع البيع
 ثم لو علم المالك عرضا عن المصلحة كمن المالك يضمن ولكنه في الغرض وان الكلام في
 العاصب في بطلان المالك في بيع الشيء المحضون والسبق وما عدم استحسان البيع
 فهو من بطلان البيع لا ما نه لا يفرق بين البيع في الفارق بين المالك وبينه ما لا
 والضمان وظهر مما مر انه لا ينقض الضمان بطلان الضمان فان الوجه للضمان انه هو العقد
 مداره ولا يعقل ان يضمن بمقاسه وقد عرفت ان الضمان ليس في ذلك على التمسك
 بغيره بالبيع فلهذا لا يشرط في بطلان بيعه نقضا على الضابط ولا يربطه التمسك بغيره
 مع الضمان لعدم تحققه من مقتضا التمسك مع الضمان واما مع المصلحة فالانعقاد
 عليه بحكم الشارع كالعقود لم يشر في ان يشرط فيه ان لا يفتقر على معنى لا يشرط
 لما يشرع مع عقده فهو يفتقر بحكم الشارع مضمونا على الشيء ومن العلوم ان هذا المثل
 وقد عرفت ان البطلان من الضابط فانه ان العلل لا يدرى مداه على ان الضمان
 لا يشرط في ان يشرط في بطلان الضمان والقصد في ما نه ليس بالثابت في المصلحة على العقود
 فرفق ذلك بان يكون الضمان بغيره من حيث الشرط في ما نه فساد العقد

الشرط

الضمان مع ان فساد العقد يشرط فساد الشرط وفلان مثل هذا الشرط انما جرح
 كقوله البطلان فاعلم ان الضمان بالشرط لا يعقل بشرط الضمان في العادة من جهة
 كقوله البطلان فاعلم ان الضمان بالشرط لا يعقل بشرط الضمان في العادة من جهة
 فلو علم المالك عرضا عن المصلحة كمن المالك يضمن ولكنه في الغرض وان الكلام في
 جعل البطلان في ضمانه واما السابقة فاعلم ان الضمان لعدم الضمان لعدم
 حيث ان استحقاق العرض في ما نه هو العقد على ذلك القول بعد حيث نه فادرس في ما نه
 يبدل بالذات السبوع انه ليس بما يقابل بالمال فالا استحقاق انما هو بالنوع مع فساد
 يبقى بجمله لا استحقاقا فاما مثل بطلان فاقول واخرى لا جرة فاقول بالمال هذا في
 الضمان في البيع والجاره النجس بعبارة خاصة والمفروض ان الضمان بالبيع والبيع على
 المالك فلا سبغاء المصلحة فلا وجه للقبض بها فان استحقاق هذه القاعدة مسلما
 فان لمجد هذه العبارة في كلامه من تقدم على العلامة لا انما يظهر من محلات الشرح في
 فانه على الضمان في غير واحد من العقود فاعلم ان ما نه يحصل على ان يكون المالك مضمنا عليه
 حاصلا في قبض المالك فاعلم ان ما نه يحصل على ان يكون المالك مضمنا عليه
 العرض في العقد فاعلم ان ما نه يحصل على ان يكون المالك مضمنا عليه
 الضمان ليعرف ما يقتضيه من جعل حكم الصحيح للفساد من غير فساد الضمان
 بين الامرين واستكشاف حال الفاسد من الصحيح وهذا انما يشرط البيع للمحل
 بالبيع واما مع العلم بوجوب الضمان حال الفساد فلا معنى للضمان بالبيع
 بالفساد حال الفساد لوجوب سبغاء لا لا على تسليم القاعدة بغيره والمحل في
 البطلان على العلل ومن لم يمسك احد العلل لم يمسك البطلان على البطلان

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

١٩٨
 حيث لا الجارية وشروطها بالثواب فيقبل يتحقق بذلك ان لم يكن ان يد من الثواب حصة
 على عدم استحقاته اذ ان على الثواب ليس فيه خروج عن الثواب بل يخرج عن هذا في جميع موارد
 في الجارية والاختلاف في الثواب وحال في القصد والعناد ليس اختلافا في معنى القصد وما يورث
 على ما هو الاختلاف في القصد والعناد وما اقامه من انه كلف في تحقق فرض القصد في القصد
 من الموصوفين في القصد ان هذا عين القصد والعناد في القصد بالعناد في القصد
 بالذات على القول به وليس هذا من جهة المعاملة في شيء ولا من جهة الشيء بالشيء
 القواعد ويجوز ثبوت الحكم في مورد لا يوجد فيه البدل من القواعد في غيره فاختلاف الحكم
 انما هو للقصد واشتركت في ما يصدق مع القصد في الحكم لا ينافي انقضاء القواعد واختلافها
 مع ان ما ذكره من الوجه عبارة اخرى عن ذلك فلا وجه للعدول وما احتجنا في القواعد
 قد ارضينا فيها به ما تم في القواعد والعقد ليس باعتبار حصة من الثواب بل يكون
 اقراره مثل البيع والصلح والجاره وهو هو لظهور كون موطن لا يقتضي ثبوت القصد في القصد
 لبعض اقسامه اذ القصد القاصد من ذلك القصد في حصة القصد القاصد من حصة القصد
 مثلا الصلح بغيره لا يوجب القصد لان القصد لا ينافي القصد القاصد من حصة القصد
 فالوجه القصد هو العمل على العارضة والقصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 انهم ولا يلتزم الحالت نوع الصلح الصلح من حيث هو لا يوجد فيها ما فلا يمتنع بها جود
 وكذا الكلام في القصد القاصد وكذا عارضة القصد القاصد نعم ذلك في حصة القصد
 القصد القاصد استعاره الحزم ان جميع العارضة لا يوجب القصد في القصد ان لا يمتنع بها
 ولعل المراد عارضة القصد القاصد في القصد القاصد انما هو في حصة القصد القاصد من حصة القصد
 للقصد ليس هو القصد في حصة القصد ولا الاختلاف في القصد القاصد من حصة القصد
 امرو

امرو من شرطه في حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 في حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 القصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 وحصل في تمام الكلام فيها انما الله تعالى في القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 انقضاء القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 من هذا القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 واشترط فيها انما العين والتمس بصدق هذا الشرط هل يمتنع بهذا القصد القاصد من حصة القصد
 يمتنع به ان لا يمتنع بالشرط ان لا يكون الكلام في القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 اذ انما يختار القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 من هذا القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 هذا الشرط ليس باختيار حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 بالصلح والعناد الا انما هو القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 كالقصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 فطعا او ما القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 في العبارة ان يمتنع معناه ان كل شخص من القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 القصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 جميعه وانما يمتنع في حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد
 القصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد القاصد من حصة القصد

بأنه لا يتم على العين مضمون غير عيني لا يجري في هذا الفرع لكن الكلام في معنى الضمان
 في مدركها انتهى فغيره ان البيع بلا غش والاستحباب بلا اجرة فاشق فان التمسك
 في البيع مضمون حقيقة ثم كان الاستحباب في الاجارة كذلك مجرد التمسك بالبيع والاحاق
 لا يكون في تحققها ههنا فالاول هو البيع والاشاق هو الاجارة بل يفتقر الاجارة فلا يصح
 الذوق في الاجارة لما احتار مع ان التمسك بين القاعدتين مدركها وعدم جعلها مدركها
 عن المراء بالاول فيه ما لا يخفى ثم قال ثم ان لفظة الباء في بعضه وبعبارة اخرى
 بان يادخل الخط في الضمان في صحيحه بخلاف في بائيه واما المصنف في سببه ان المصنف
 لا العلم بالماضي فان الضمان الصحيح فلا يوجب الضمان الا بعد الضمان كما في التمسك والتمسك
 مصطلق في البيع حين ان البيع قبل القبض مضمون على المبيع بعينه ودر كونه وبنه
 بوجه التمسك وكذا الاجارة والتسليم والخلع ان المال في ذلك كله مضمون على من اشغل
 المان فله من اشغل اليه واما العقد العائدي فلا يكون علة في انذاره بل يقتضي في مرضا
 الضمان الى القبض قبل الاثمان فجعل العائدي سببا اما لانه المتنا والقبض على وجه الضمان
 الذي هو سبب الضمان واما لانه سبب الحكم بالقبض فلهذا جعل الضمان في
 بل هو على ان يكون العين مضمون بعينه ولا يسلط فيكون على الضمان انما هو انما
 العائدي فهو سبب الضمان والقبض هو الغرض من ذلك فلو دفع ما يوجب ان سبب الضمان
 ما يقتضي في الغرض من ذلك الحكم في العائدي وهو القبض في العقد العائدي سببه كسبب الضمان
 على الصحيح في سببه الضمان يقال كلما اخفى بوجه مضمون فباعتبار انتهى وبعبارة اخرى
 من ان الباع الضمان في مثل البيع الذي هو مجرد القاعدتين اما في غير العقد فلهذا جعل
 بالقبض والتمسك بل يندفع في الغرض من هذه القاعدتين ليس الا التمسك على هذا المعنى ولا

ناشر

ناشر
 تاثير العقد في الضمان بوجه القبض هو البيعة الخاوية بالاول والتمسك بالاول
 ان تكون التمسك بالاول العقد لا يكون له مضمون في مثل ما في التمسك بالاول فاحفظنا بغيره
 بقية كلامه واما الله في علمه فاننا لا نعلمه باحفظنا معنى العكس ووجهه ان العين المضمونة
 اما ان لا يعقل من الضمان غير في عين مضمونها فباعتبارها فباعتبارها اما ان لا يكون فلا يمكن
 استنتاجها الى الثالث وهذا مع قصد عين الاجارة والتمسك بالقبض في البيع واما مع حصول
 بالقبض وكونه الاقباض من غير ان يعلل في القبض والتمسك بالاول فاحفظنا بغيره
 ام لا لأنه لم يسلط المصارف على ما لا يعلل في القبض ووجهه ان وهو لا يحفظنا وانما يحفظنا
 الشئ بالعلم والجهل فيكونه عينا بعدد ما اما الضمان فثابت صمم وقمع مستلزم
 الذي يلزم من كلامهم عدم ضمان العين المتبادرة فباعتبارها سببها المنفعة والتمسك
 في باقي الباطن هو الضمان لان المضمون في حرام لا يوجب ضمانه فباعتبارها في عين
 اما يتم مع العلم بالقبض وقد عرفت ان الضمان لا بد وبعده ثم قال ان يكون ذلك
 العائدي لا تضمن ههنا لا يضمن بوجهه انما ذلك في قوله دخل على عدم الضمان
 بعينه الا يسلط وان لم يكن مستحقا ولا سببا لانه الذم من الضمان لا يكون العائدي
 مضمون ولا ان ذلك الحكم المدين حاصلا مع خاوية لان سببه لا يوجب في عينه
 انتهى ويعد ان القاعدتين فباعتبارها ان الضمان يحكم بعينه على خلافه في الغرض من ذلك
 على عدم الضمان من حيث هو يمنع خاوية في الضمان اما المانع الدائم والمانع في الضمان
 لا معنى له مع التمسك في المانع بعد ان الضمان لا يستحق الا ما اذكره من الاثام
 فباعتبارها من منع في حصول الاثر بالقبض وكونه سببا في القبض على اعتباره استحقاقه
 بالاول ثم لا استحقاقه الا انما ما من غير ان يكون في التمسك والمكسوم وقال في ذلك المعنى

ناشر

في البيع الفاسد وانه لم يفسد في الشئ لم يفسد في الشئ ولا يفسد في الشئ
 انما يتم مع جهل البائع بالفساد ومن العلوم ان لا يفسد هذا الحكم الا في مورد من هذه
 الموصوفات متعلقها وفي كونه كتابا تجارة اذا كانت تجارة فاسدة لم يفسد في الشئ
 المتجارة اذا لم يفسد في الشئ ولا يفسد في الشئ ولا يفسد في الشئ ولا يفسد في الشئ
 كما لو كان في الشئ من عدم كل عقد فاسد حكم صحيح في وجوبه في الشئ وعده فاسد
 في صحيح في الشئ فاسد واما لم يفسد في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 من الشئ لان الشئ من الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 عدم عموم الحكم في مورد جهل المالك بالفساد كما انه يظهر من قوله في صحيح فاسد ان
 المرحل للضمان غير العقد فهو ذلك في الضبط ولا يتم ذلك المناط مفصلا واما العقد
 بينه وبين ما في الشئ من جهل من لبيد في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 الضابط في مورد جهل المالك في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 لا يفسد في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 مضمون في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 خروج المال عن ملك صاحبه في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 منافع المبيع في البيع الفاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 ولهذا لا يرجع فيها بعد الفسخ وفيه ان النافع مضمون في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد
 فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 كما ان النفعين بالمشترى كان من آثار العقد في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد
 النافع بالضمان وبالجهة فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد

له الا بطلان حظه لا بطلان في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 محبانان يكون الثمن باثارة العين فقط والمنافع صاحبه المشتري بل انما هو المشتري
 بالثمن بل انما المنافع وان لم تكن مورد العمل في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد
 للعقد بين كونهما معا فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 مع ان الحق المأبى ليس حقا محابيا ومما حمل البيع ان لم يكن ولخلا في البيع فاسد
 مع الفاسد وليس كل بيع صحيح فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 على ما يستحق الاستسناد على العمل بغيره فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 على العمل ولا يصلح ان يكون بين المالك والذات ما يصح عدم الاستحقاق فاسد فاسد
 على ما هو في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 بالفساد فلا يفسد في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 مضمون في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 هذه الخطة ومساكن ضمان العين في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 لها ادخل في كون البيع صحيحا فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 مع العقد بل انما ومع الفاسد ضمان وفيه ان فاسد في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد
 والاثبات ليس اثر عقد الشركة الا في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 في البيع والضمان والتحقق مقام آخر وما مره على عدم تلك المقبول في البيع فاسد
 ويجوز في مورد ان المالك في الشئ فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 بينه وبين مالكه فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد
 فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد

لا يتعلق الغرض بحصوله وبذلك المال باثره الاعتباري ما يرجع الى الشخص او باعتبار جعل
السلطان هو المال في النقد فان الكثرة ترجح وتلك التي فيها على حسب اعتبار
المال في النقد اقسام والعقد فيها حيز الانشغال ويكتفى في الغرض المتعلق بالاموال
لا يحصل على ما ينبغي الا بالسلطة عليها استغناء وهذا يتعلق الغرض بها في العاودتها
والتي اذ لا تبطل في الحقيقة بين السلطتين ولا ينافي ذلك كون متعلق المعاملة هو
المال وتعلق السلطة بالبدنية بالمالين وحصل العوضين عليها فان العوضين والسلطة
ليست الا بالبدنية الى السلطة فكل من المالين بل من الآخر في سلطة صاحبه عليه
المعاملة في سلطة على ما انتقل اليه من السلطة على ان يتقارن في المال في السلطة
ببذل بازا بالسلطة وهذا الاعتبار صار في الامور من عبارة من تلك الامور مع
انها في انفسها اموال وذلك لخصتها في البدنية والحاصل ان البدنية من المالين
في حيز السلطة فكل من السلطتين بالمال والاخرى وكل من المالين يدعي الاخرى
عليه بالبدنية وانما يدعي المال ولكن في السلطة من غير فرق في ذلك بين البدنية
والعامة كما ان لا فرق في ذلك بين النصف والجزء والسلطة انصافا بينه وبينه ولا
هو لا يستحق والثاني ان لم يكن متفرعا على الاول فهو العقب على كانه معاملة الاول لم
يتم عنده بل هو عنه كما هو الحال في كل شأن وفعل الاول ثمرة الثاني والثاني من
بالاصالة ومنه يظهر عدم صحته ما لا يوثق بالتمكن من السلطة على ما اعيد في
الثالثة والظهر ان الطائفة لا حيز في كونه غير حيز طائفة التي تجوز في كونه غير حيز
كل من المعاملتين في موضع الواقع من السلطة على ما انتقل اليه على من انتقل عنه والسلطة
لا تنشأ عن دفع ما انتقل عنه وانما انشاؤه بقضو ما انتقل اليه وكذا يظهر في الامور

بالنقد

بالنقد في الغرض فان تعدد قيمه ما انتقل عنه يمنع من استحقاقه فكل ما انتقل اليه
من العوضين مضى على من انتقل عنه قبل الغرض بالبدنية في الغرض بالبدنية
بسلطة من انتقل عنه على ما انتقل عنه فغير ما في ذلك ليس الا لعدم حيزه من الغرض
الاصالة من السلطة المتعلق بكل من البدنيين مضى على من انتقل عنه بالمعاملة
بالبدنية لعدم البدنية انتقل اليه ثناء لصفاته من انتقل عنه في المال قبل الانتقال في
ما كان عليه من كونه تحت سلطان من انتقل عنه وهذا معنى الصفات العامة في
فقد قبالة الصفات بالبدنية من اسباب الصفات فبدون انتقل عنه ليس في صفات
للانتماء ولا من صفات السلطة الاولى الباقية في المال لم ينتقل بعد من ملكه
هذا صفات العامة في المال في الغرضين انتقل اليه من انتقل عنه في المال في
له انما هو منع من اكتسابه من كونه غاصبا لا مفضيا لا بالمتى على ذلك
مضمنا بالبدنية الحقيقي في حق من انتقل اليه من الانتفاع من دفع العوضين في النقص
القاسم في الصفات بالبدنية الحقيقي بالجزء والصفات يكون الصفات العامة من الصفات
من الحقوق في السلطة على المال العام انما هو صفات العامة في السلطة العامة
وهي في السلطة عليها الانتفاع المخرج من تلك الصفات وهو ما يختص بالصفة
الانتفاع فان الموقوف عليه في الوقف العام لا يختص بالانتفاع وانما له في السبيل وهذا
السلطة لا يملك ما انما هو المال حيث لا يختص به ليعمل به غير غلبته للترتبة الثانية
الاختصاص وحده كونه من الصفات في تلك الصفات الفعلية او من الصفات العامة
بما يكون ما لا بد منها الاعتبار ببذل بازا لها المال في الانتفاع الفعلي او لصفاته او كونه
ما لا بد له في بازا من حيث هو كونه في السلطتين ما لا بد منها باعتبارهما اسبابا

وكل

من

بسلطة

الاصالة

بالبدنية

ما كان

فقد

للانتماء

هذا

له

مضمنا

القاسم

من الحقوق

وهي

الانتفاع

السلطة

الاختصاص

بما يكون

ما لا بد

لا يتجسد المال كالمال في ذاته ما لم يتأخر هو بهذا الاعتبار للمال في الحقيقة من انما
 ثم لا يخفى ان طائفة الامتاع قد روي بالزمان كلك المنفعة وانما يتجسد باختلاف الامتاع
 انفسها فكذلك يتجسد باختلاف الزمان على الاوصاف والحوادث فالامتاع كالسطة على
 في عدم المتغير بالزمان ولا مدتين ذلك فتقول ان النفع كون ما لا يتغير بالزمن
 الامور البعيدة الشخص والعين بضع بالبدن لا يستلزم عليها فعلها عليه سلطانة
 العين اريد بانها كمال المال والشيء بعدد ما يتغير في المال من غير المتغير في العود
 في البدن كمالها عند الحيد لا يتغير في البدن على ما مر من ذلك بالبطنة بعدد ما
 احدها باختلاف العين والاشغال لا بالاستيلاء عليها وحيث لا يتغير ذلك العين بالزمان
 فيخرج عن العود بحدها وان حال زمان الاستيلاء ولا يكون ان يقال ان الاستيلاء
 لغة العاشق لا بد من ذكره فان الاستيلاء على العين من حيث هو لا يتغير من غير
 بالوقت واما بعدد ما في ذلك المنفعة وان ذلك هو هذا فلهذا السر في زمان النفع في
 بالبيع العاقل اما مع الاستيلاء فلا بد ان يكون هذا الشخص فهو في بطنة وهذه عبارة
 عن الحاشا انما هو معنى عرف ومع عدم فهو من شأن العين في كل حقيقة
 اشياء بعدد المال على النافع والامتاع في النفع على الاستيلاء والى الامتاع مع ما على
 البدن بالنسبة الى النافع بان يكون ما عليه البدن مع قطع النظر عن العين في ذلك
 ان الجرم عدم النافع علم البائع بالقيام بل مع العمل على ما يستلزم ان يتم وقدر ما
 حقيقا وانما اذاد شخصه ذلك كحاشا لعل في النافع والاشياء انما تكون كمالا
 امر لا في ذلك من غير العين في مقتضى فبذلك ولذا يجري على المنفعة حكم القبر في انما
 العين في داخل المنفعة من المصلحة يتحقق حقيقة الشيء في المالك بقوله الجرم في

خدمتها انما كان هذا الجعل سببا لها فاعضاها انما كانه مضافا لخدمتها بالان
في غير ما تقدمه طولها من غير اجرة فمات الاحتزام لكن بشكل الحكم بعد تسليم كونها
من الاحقية بان يحرم ذلك لا يكفي في تحقق الظاهر الا ان يتبع في عدم
ولا اشك في عدم شمولها لمرسوم المنافع ومحصلها في البدقيق العيني بغير حصر
فدعوى انما كانت من مطلق الاستيلاء للمنافع والمنافع لبعض الاعيان مشكوكا
حال السلم انما يقتضي عدم حل الخصم في عدم ابداء عرض وانما تحقق في السلم
في الاستيلاء فالحكم بعدم الضمان من كل من الأضلاع ارفع علم الباع بالثا^{لث} العين
اخر موافق للاصل السليم انتهى ويقر ان كلاما من كون المنافع لو لا كونه مضافا
لها فان اموال الفاضل كهيان ولا معنى لبدقيق المنافع الا الاستيلاء لو كان بعضها مضمونا
ببعض العيني يخرج الموجب بقبض العيني المشتمل على العهدة واستثنى الاجرة وان لم يملك
او حصر بها سلع الاضلاع مع ان من العلوم ان استحقاق الاجرة انما يتلحق بقاء العيني
على سلع الاضلاع وان كان البقوض كائنا فاستحقاق الاستيفاء يجمع بين المخرج ولو
قبض العيني قبضا المنفعة كان مضافا ثانيا مع ان الباع يخرج عن العهدة بمجرد قبض
العيني بخلاف الموجب وليس استحقاق استيفاء الاجرة ببض العيني المشتمل على المنفعة
بل انما هو عدم توقفه على استحقاق استيفاء العيني هو كل الاجرة على ان يكون ذلك ما لا
فانما يرجع الضمان مع الاستيفاء الذي هو الالم والاموال فمضافا لضممان الجرد الاستيلاء
الضاد والطرف بالنسبة الى المنفعة لا مولى له اصله ولكن لو سلم ان قبضا بعض العين
عائنه من سلب الضمان غير مقدر فلا ريب ان احد خبرنا يدعي الاستيلاء وقيل
الامر ان الاستيلاء على المنفعة لا معنى له ودعوى ان الاستيفاء المضاف اليه هو

لذلك بما حققنا يظهر ما في الجواب من عدمه ودأ على الاستدلال المذكور
 في شرط الطائفة المروضة من ضمان بقية الولد ومحو الدين بل عوض كل ما يقع من الكثرة
 في البيع الفاسد الحاصل بين مالك العوضين من جهة إن مالك الدين جعله خراجا له
 مما فيها بالقرن لا ما كان في يده من جهة الضرر فمال الغير فحقن وما يقع على عدم
 تلك المبيع بالبيع الفاسد انهم انزع الشك على المشتري وقد مثل في المثال ما
 في القبي بل اشكال فلهذا لا ما يظهر من ان الجند حيث قال ان المثل في المثل ما
 مثله ان رضى صاحب فان التقيد الرضى يمنع من الخرج على ما عليه الجهر ونظا هـ ان
 شيء مضمون بالقبض ودفع المثل يتوقف على الرضى هكذا يترجم ويكن رضى المالك
 فان التوقف على الرضى في الجمل انما يثبت دفع القبي في المثل في القبي يتوقف عليه
 كقوله ان الحكم ما لا اشكال فيه وانما الاشكال في الرضى في الضابط الذي يترجم
 منها عن الآخر من حيث انما عند ان من كان من الحكم فالشبه وضابط الحكم لا
 اللفظ منقول لا اشكال فان الاصل الاحتياط بالنسبة الى الضامن لدوام امره بين
 المتباينين ولا تدور متيقنا في البين وكذا بالنسبة الى المضمون لانه لا يجوز للمالك
 الزام الثاني باخذ احدهما معينا كما ان لا يجوز للمالك في الزام الاول دفعه
 عن ان يجمع بينهما فيجب على كل منهما ان يعمل على رضى صاحبه كما وجه لخصه
 بالتحجير وبالجملة فيجب على الضامن دفع المثل والقبض معا ولا يجوز للمضيق ان
 احدهما فضلا عن الجمع كما انه لو علم باستيفال فخره بشي واحد من الشخصين
 عليه الدفع اليهما معا ولا يجوز له ان يترجم الى الجمع بالتحقق الاخذ وقال شيخنا
 فلا ولا بعد ان يقال ان الاصل هو تحجير الضامن لاصالة الزم فمقتضاها ان على

ما يتبادر

ما يتبادر فان فرض اجماع على خلافه فالأصل تحجير المالك لاصالة الزم من الزم
 يدفع ما لا يرضى به المالك انما وفيه ما عرفت من ان لا وجه لتحجير الضامن بالبيع عليه
 الاحتياط واصل البرائة انما كانت بالنسبة الى الزم في المالك حيث يتبادر الاصل
 في يده في غير غيره وهو لا يتردد في متعلق غرضه باختيار اكثر من يعالج غرضه للملك
 بالاولى ما يتردد فاصالة البرائة لا توجب سلطة الضامن على الزم المالك بل على اكثر من
 كانت بالنسبة الى الضامن مع دور الامر بينه وبين التحجير في يده غنى عن البيان
 تحجير المالك فلا معنى لغيره على فرض اجماع على الخرج عن الاصل الاول فان تحجير
 بعد ان كان تحا لفا لاصل لا يصير موقفا لقيام الدليل على الخرج عن الاصل
 اذا ان برائة الاستدلال بالاجماع على ان الموقوف الاصل انما هو الثاني ولا يتردد
 ثم انه قد استدل لهم على تحجير المالك بجموع على اليد والصدق حتى لا يتردد بقرينة
 يقتضي عدم انقاع الضمان الا بدفع خضره العين فوع للغيرا بقوله دفعها
 طريق الخرج الذي قد ابرأنا بها هناك ان يخرج ما اذا رضى المالك بشي اخر من المثل
 او القبي ويبيع الباقي تحت العموم المذكور وفيه ما عرفت من ان دفع للبدل
 ان ملك المقتضى للبدل ليس ملكا جديدا بل انما هو عن ملك للبدل منه لا بابتداء
 الثاني فلهذا لا يمتثل الى ما كتبه من البدل فلا بد ان الزم ان يخرجه عن
 العمدة لأسباب لا يمنع العين مع انه لا يتردد بين معلوم المشتبه والغيب
 وليس المتسقف للمالك الا لنفسه انما يتردد عن الخرج ثم قال ليس من رضى
 ان يقال بعدم الدليل لخرج لحد انفسه في الاجماع على عدم تحجير المالك
 في الاداء من جهة ضمان الامر بين المخذ وبين اعني بعين تحجير المثل بحسب

فكيفه المالبة فانها تكون باعتبار الجماع وقد تكون باعتبار الخصوصيات
 فالله الخطة مثلا انما هي باعتبار الجماع المصنف لا باعتبار الشخص في حيزه المسمى
 بالذات في معرفته لا الشك وانما هو الكلي مثلا في معرفته مثلا في ذاته
 فيه انما هو ما في الاشياء من المخصوصات ولا ينافي بذلك لان الشخص كونه المسمى
 به هو الجماع ان قلت لا بد لا يفعل فصل الشخص من حيث هو في شيء حيث لا يرتك
 على ما يراه في انقضاء الكلي في الفرقة ينافي كون المناط هو الجماع فلو كان
 موجب فصل النظر على الفرقة قطع النظر عن الكلي فلا يلاحظ الجماع ولو انقضى
 فحينئذ انما هو المسمى بالجماع وهو المسمى بالحدود الجينية ومع
 بالحدود الشخصية ويشتك ان الصمان مع التماثل باعتبار المالبة ولا يعقل انما لا
 له في المسمى ما كان الصمان فيه باعتبار ما في الكلي ولم يلاحظ فيه ما في الفرقة
 والقبلي ما كان فيه الصمان باعتبار ما في الشخص من المخصوصات ولا هذا بغير
 ما شاورنا في القبول وغيره من التعارض فان مرجع الجميع الى امر واحد ولا
 اختلاف بينهما في الحقيقة فالشواي انما هو مرجع المخصوصات المتخلفة المختلفة
 الى الاختلاف بالمخصوصات لا موجب الاختلاف في المالبة ولا ما خلا في الاجزاء في الكثرة
 الاختلاف وليس هذا ما عاين في المشبهة بالضرورة فلما كان العاين في المشبهة
 المالبة عندئذ على اجتماع حوله من الكثرة فالفرق هو المسمى في المالبة عندئذ
 ولا نقول كون المالبة في فرد ليس جزءا في الدوام والذاتية باعتبار الذاتية
 اجزاء او افراد في القيد فالمراد بالمراد ما يصدق عليه اسم الحقيقة فلا يرد الشخص الكلي
 كما ان لا يرد بالقبض ما كان الاختلاف موجب الاختلاف في النوع او في الملقب ان كان العرض

هو ليس بربا شيئا والمخصوصات لا يمتنع ان الله لا يمتنع ان يمتنع من انما ان الله لا يمتنع
 بالذات فالظاهر عدم حصة كل شيء من المعرفة من مثلي او غير مثلي في الحقيقة
 كالحقيقة فان فقهنا من خطه شواي عشر وعشر من غير شواي عشر وان اردنا انما
 في الحيز فهو في القبي يوجب انما هو في الشواي عشر وذلك لما عرفت ان المراد بالشواي
 من حيث المخصوصات المتخلفة لا من حيث هذا هو الحيز في الحقيقة والشواي عشر
 الفياض والذات وكذا عدد ولا يعتد به في القبايل ولا يخفى ان هذا انما صلبه لما عرفت
 ولا ينافي فيه اعتبار امره في المسمى المالبة فانه يجب اعتبار ما لا يدخل في المالبة في المسمى
 بغيره كالمثلي ولا يلاحظنا في نظر ما قبل ان يكون المصلحة مثلا وعنده ان كل صفة صفة
 الاجزاء وما في صفة الحقيقة لا ينعى ان جميع اعيان هذا النوع متساوية في القيد ما كانت
 المصنوع بعضها من صفة الواجب في مباديه من هذا الصنف لا في مباديه
 صفة اخرى فلا يرد عليه ما اورد عليه شخصه المسمى بالحدود لكن انما
 انما هو اختلاف تلك المباديه فانهم يطلقون المسمى الواجب في الحقيقة والشواي عشر
 صفة التعريف عليه فاطلاق المسمى على الجنس باعتبار شبيهة انواعه او اصنافه في
 فكم يجهل ان انطباق التعريف على الجنس بهذا الاعتبار يوجب حذرا لا ان يجهل
 الاضافات الموجبة لزيادة القيد ونقصانها كما ان التعريف يوجب عاين الامر بوجوب
 المصنوع عند امره المثل هو صفة من التماثل في التعريف انما هي فان ما ذكرنا في المسمى
 المسمى على الجنس وليس هذا باعتبار شبيهة انواعه او اصنافه بل بمعنى التماثل في الجنس
 والنوع في هذه الحيزه واخصاص النوع بتساوي اجزائه في القيد لا ينافي شواي عشر
 الجنس من حيث المخصوصات المتخلفة والاختلاف في النوع او في الملقب ان كان الاختلاف

الفرق والاختلاف مثل هذا الاختلاف بين المثل والشيء وانما يخص الشيء بالاختلاف
 مضافا باختياره والخصيص بالشيء على ما شرناه فبين ان المثل والشيء
 والجنس مع واحد في معنى لا حال للخصيص انما هو المثل والشيء في الغرض في
 شيئا ما في مقام الاطلاق والرجاء انما هو ما حفظه من ان الغرض انما هو المثل والشيء
 المخصوص في شيئا لا خلا من المثل في العادة ثم قال في مضافا الى ان كل امر
 بناء على هذا بان ان اردنا ان يكون من مضافا الى من حيث المثل والشيء
 فكل ما يتفق ذلك في الصنف الواحد من النوع كذا اشخاص ذلك الصنف كذا
 في الغرض والخاص بالخصيص بالرجاء في زيادة الرغبة في الصنف كذا لا يخفى
 فكل ما يجزئ ذلك الصنف من حيث الغرض وان لم يتساو في حقيقة ذلك في
 الغرضيات فان نوع الما يتراصنا فامتناعه في الصنف كذا في الغرضيات
 هذا الاعتبار على ما يصح انكم فيها ولما اخبرنا ان الغرض في الغرض على
 حكمه ان ما يصح في الغرض من الغرضيات في الغرض على ذلك في الغرض
 والقوا كذا من الغرضيات مع ان كل نوع منها مشتمل على اقسامها في الغرضيات
 عرفا انما هي في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات
 الاختلاف في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات
 في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات
 بالاختلاف في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات
 الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات
 بالمثل في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات
 الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات في الغرضيات

الفرق هو تلك في ان ليس الرجوع الى المثل من باب الغرض بل من جهة ان الغرض
 عليه بالتمثيل من ان المثل لا يخلو على المثل في الغرض على ان تكون ما فيه
 على التمثيل في المثل ما لا يخلو من حيث المثل في الغرض في الغرض في الغرض
 الغرض من باب الغرض وليس الغرض من باب الغرض من ان المثل في الغرض في الغرض
 في الغرض في المثل في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 لم يكن البيع في المثل في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 الى غير ذلك من الامور المعلوم وان كان المثل احد الما في الغرض في الغرض في الغرض
 الغرض من حيث المثل في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 اشتباه واضح كذا لا يخفى في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 الغرض من الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 اخفى كذا لا يخفى في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 مثله ان ما يتعلق العامة في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 والجملة في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 وان تبدلت في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 فكل ان الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 ينفذ في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 مع ان الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 مثله في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض
 نعم الى ان المثل في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض في الغرض

مفهوم

مفهوم

مفهوم

مفهوم

مفهوم

مفهوم

مفهوم

مفهوم

مفهوم

مفهوم

مفهوم

مفهوم

فلا خلاف والمفارقة للمفارقة من غير انفراد ما اذا كان المفارقة للمفارقة
 وعن بعض العامة ما قد دأب لكل والوزن وعن اخر منهم زيادة جواز جبهه لما
 ثالث جواز بيع بعضه ببعض وهو بخلافه فليظن بجبههها الى حفظنا من المناطه
 المخصوصه من الما لم يرد بعد ما المخصوصه ولا يتم في المفارقة من جبهه المخصوصه والعقود
 له هذا عمل الكلام في العرفي بين الشك واليقين ولا اشكال في ان المقام بالمثل انما هو
 المثل انهم يقر على ذلك لما لا يرد من استحقاق المخصوصه المطالبه بالمفارقة واستحقاق
 الضامن فلو لم يرد مع العقبه وعدم انتظار تغيير المثل ولا يجرى هذا الحكم
 فلو بعد المثل فبهم ينقل الى المدينه كما لو بعد المدينه المعين شخصاً او زواجا
 بتغير المدينه في الاول بين البصر والبيع وتوضيح المال توقف على بيان العقبه
 حقيقة الضمان والدين فنقول ان حقيقة المقام كون المال بعهده الشخص سواء
 كتب او شخصياً والدين عبارة عن اشتغال المدينه بالكل في السلم والقسمة هو
 مفوض للمضام ولكن جبهه من غير اشتغال الضمان بالدين وان كان هو المدينه
 الا ان كان الضمان لو كان مدينه المضام لا يخرج العقد بل يدفع حتى يعلم بل في الآ
 لم يستحق الرجوع الا بذلك المدينه وليس ذلك لا من حيث ان المضام لا يشتق المال
 من الضامن بامر كما هو الحال في الامر بعمل المدينه وصرف المال بما جرح المال امر وانما
 يكن هناك ضمان وعن هذا الباب ليقضاه في الجرمه على ضمانه فان كان الضمان
 بالاشتفاء لا يتقاعدها فانما بالتحفظ عن العرفي والمأصل ان اثر العقد الضمان انما
 كون المال بعهده الضامن بعد اركان بعهده المدينه بقضائه الذي لم يلزم الرجوع الى
 المدينه بل ما استبها ما عليه من الضامن وهذا معنى ما يجب اليه الاصل من ان من قبله

استحقاق الما

انتقال المال من ذمة الى ذمة لا ان الدين ينقل الى الضامن فانه خلاف ما نشأ
 العقد لا ينطبق عليه الفرق المسيلة للعلمه ففقط ومن هذا ينفع من الرجوع
 كل من الاباء المتعاقبين وضمان الجميع فان الذي لا يتقبل انما هو اشتغال المدينه
 بال واحد واما تعدد الضامن فلا بأس به فان المدينه شخصه فلا معنى ان
 الكل لا يتقبل الا بالثبوت المدينه شخصه ولهذا يجب ان يكون كل من البايع والمشتري
 والقسمة فلا استحقاق الا الذي هو الدين من الشخص المدينه فكلت الاعيان العقد
 من جبهه واحدة غير معقول بخلاف الاستحقاق الثاني الذي ينشأ عن الضمان
 بالنسبة الى الشئ لا يستلزم كون مدينه مستغول به بل ربما يكون الشئ بغيره فلو
 الشخص سواه كان يعقد الضمان كما في ضمان الدرك او بالاسباب كما في ضمان الدرك
 كونه بعهده سواء كان مدينه او مالقه وليس المخرج عن العهده بعد التفتيش
 البدل الا كما خرج عنها به عند المبدل فان الذي بعهده الضامن انما هو العقبه
 وانما دفع ما يشترط من المبدل عند اخذ الما اصله ولا يقدم شرط من ذلك فيجب
 ان المبدل عين المبدل منه يعني ان ما قبله البدل منه لو وقع الى الضامن ليرد من المدينه
 فذلك للعقبه لانه ما يتوفيه من الما والعقبه بما كان بملك المبدل عند ملكه ما قبله
 من المبدل لا يجعلا بين العرض والعرض مع بقا العقبه المضامه على ملك الضامن لانه لا
 معها وضمانه كما لا ينبغي بل انما هو اصال العقبه المضامه من قبله فالمضامن المستحق
 ما من الضامن فهو يقرم باعبار وتبدل باعبار وابصال الاصل المال باعبار اخر
 بين ملك المبدل وبين الما فلو ما انما تعبد المدينه فهو كما لو ان المدينه لم يرد
 بينا ان الما ليس بمرجوع الى المدينه ولهذا فلو عاد ملكه المالك الاول المالك

من هذه الوجوه وغيرها وان لم يكن انما هو حال الاول اما الاول فوجوهان في
القديم اما هو ان المصنف هو العين واليه سبب الضمان اما وجوهان اما المبالغة
حالة هو اليه هو الوجه ضمانا للعين بالقيمة يوم الضمان عابدة لانها من المثال
من حيثلة بقية التمكن من العين منع من استيفاء ضمان المالى يوم الضمان ولكن عابدة
وجب استيفاء الضمان على وجهه بغيره ثم اعادة الوجه على الثاني فوجوهان اما
الضمان بالتلف حيث ان المصنف انما هو العين ما دام موجوده فالاستيفاء للقيمة
بالتلف على وجهه يوم دفع الثمن فانه يرد دفع الاصل واما الثالث فوجوهان اما
بعد تلف المال انما هو مثل واما بقية المالى القديم والى ان كان ذلك في السبيل الى الاصل
فالضمان بالقيمة يوم الاصل فان كان التلف في السبيل الى الاصل فالضمان بالعين يوم
واما الرابع فوجوهان الضمان هو العين وليس على الضمان اما اذا كان المالى العائنه
فوقد انما من وجهه يختلف باختلاف الاثبات كما هو حاله في ضمان وجهه العين وقد عرفت
لذلك المالى باليه شخصه بغيره والقيمة في العينين في الاول بالاضافة في المثال
المختص بهذا المقام ليس بهذا المعنى فان كان الحق من ابدية ضمانا للقيمة
ان المالى باليه اعتبارا فيما بالعين في الذمة وفي القيمة وعلى العين في الذمة وهذا
يعني استيفاء الذمة كما اذا اشترى شيئا بثمن كلى واما الاقل من يوم الضمان الا يوم
موجوده ما عرفت ضمان الذمة انما استعمل بالمبالغة في الضمان ولكن التمكن من
لذلك من ذلك التمكن من العين منع من استيفاء الا استيفاء بالمبالغة مقام وادوات
كما كانت على يد العين ما دام موجوده والى هذا ينظر في التذكرة من ان الثمن
جاء في الوجه وجوه القصور على هذا وجهه وانما يرد في القصور في القصور

فيمتد وجب الكفر كما كان من حين الغيبة الحسنى إلى الغيبة النكس وتمامهم الماهلان
التعقل يقتضي وجوبه على التمسك بلفظ العين وينبغي أن غرضه أن يعدل
موجب لا يستقر إذا ثبت لفظ العين وهذا معنى أنه إذا تعدل صار تعدل لفظ العين فما
اللفظ لم يكن للماضي فلا وجود الشئ منزه وجود العين فيقتضي ما منزه لفظ العين يقع
العين منزهة الباقى في الغيبة بصدور اللفظ لفظا فاللفظ بعد ان كان حقيقة أصلا
اللفظ يقع خارج عن كونه متزكزا منزهة لعدم ما فهم وقدم الأستاذ قدوة ابتناء الوجود على
صبره الشئ أو الشئ حقيقة وهو في الحقيقة لا يحصل الركاب يظهر ما تأمل ما يحققنا
كل ذلك أصح من عدمه أسلهم وتماظهر ما حققنا ان اشتغال الذم باللفظ لا يوجب
وجوده فان الأصل مع التلطف في التعديل وجوب رفع الشئ من شئون اشتغال الذم
وقد فهم من قولنا بقرينة ذكره في عنوان المسئلة لللفظ الشئ والشئ من اشتغال الذم
بالشئ يتوقف على وجوده حتى لو وجد بعد ان لم يكن موجباً حال اللفظ العيني لا
القبض بوجوب اللفظ كما حكم عن الحق وهو خلاف الضرورة فإنه لا فرق بين الحديث
في عدم توقف اشتغال الوجود واللفظ من اللفظ وهذا غير أشك وعام وقد ان
ما بعد هذه العبارة وهو قوله ولو غلبت لما اختلف الشئ معقولا للباس على
الجملة الأولى والثانية التي لا يقع عندها اللفظ وعرف من الغرض في الكلام في معنى
وحقيقة معنى التمسك وان المبدأ لا يوجد في البلد وما حوله وذلك بوجوب أن من عجل
قال السلام فان الغيبة للوجوب للفتحة أما هو بعد المعنى لا الغيبة العقلية وهو لباس
حيث لا الغيبة بغير الحقائق البلد وما حوله فلا يتصور الشئ وغيره وليس ما نحن
ما نؤمن بأصله تأمل والستر في هذا الحكم ان وجوب بلقاء الأصل برفع الشئ منزهة

فان كان له مثل كالحسب او الادبها نظر فان كانت القيمة في المدين ^{كان}
 له مطالبة بالمثل لا تدرى عليه فذلك ان كانت القيمةان مختلفتين فلكل واحد
 مثل وفيما لا مثل له سواء فالمعصية ضد اما ان ياخذ من الغاصب ^{فتمسك}
 بمصرها ما ان يدع حتى يتوفى ذلك منه بمصر كان في النفل مؤنة والقيمة مختلفة
 له ان يطالبه بالفعل فان صدر الكلام وان اخذ القيد ملكها المعصية منه ولم يملك
 ما غصبه اخذ القيمة لاجل الجبل لا لاجل المالك عن المعصية انتهى بحاصل مع بقا
 العين المعصية اما يجوز المطالبة بها في بلد المستعير فيه اذا لم يكن له عليه امر ^{في}
 في الامان واما اذا كان له عليه امر في بلد المستعير كان ضمان المالك
 تعزيم مؤنة النفل الا مع ضمان النفل فان هذا التعزيم اما بناء من استناد بعد
 لا يخص من المالك بل من المالك على الغاصب حتى العين ان يملكها نعم لو كانا في
 المالك في بلد اخر فعليه ردّها اليه وان كانت مؤنة النفل اصعب فيه نفس المالك
 المفروض خلا فله اخذ المثل حتى ان كان المعصية بثلثا وكان النفل بثلثا ^{فله}
 سواء ولو كان قيميا او كانت القيمةان مختلفتين فله ان ياخذ قيمة المعصية ^{في}
 بلد المطالبة وان يصير حتى يوفى في بلد المعصية فان الغاصب ^{حاصل}
 ولا بعد في حال من الحالات فلهذا بعض من بلد الجبل لا مع عدم استنادها ^{حققتنا}
 والحاصل ان القيمة بدل الجبل لا كاصح به وهذا اما بتعلق مع بقاء العين وبما
 من ان القيمة اما هو الاصل وان المثل بدل صرفه في القيمة في القيمة في ان لا يسيل
 الى الجرح الى المثل بعد دفع القيمة اذا تبين تحقق الوفاء والخروج عن العهد ^{فقال}
 فان المثل ليس مضمونا لاما الاصل مضمون بمثل اوله والقيمة ثانيا دفع القيمة

عند



عند تعدد المثل كدفع المثل بعينه وتلزمهم ان القيمة عند تعدد المثل ^{حاصل}
 من المثل يرجع الى الاصل الذي هو المثل عند دفع الجبل وهو ناشئ من غلبة ^{فقال}
 هذا اذا كان المفروض بالبيع الفاسد مثليا واما اذا كان قيميا فقد تبين انه ^{مضمون}
 بالقيمة وان عرفت حقيقة الضمان ومثلها الواجب العرفية ولا خلاف في ان ^{في}
 التعيين الصحيح في ولا دو غيرهما من الاخبار الواردة في المورد والخاصة ^{ان}
 كون ضمانه بالقيمة ليس لغرض المثل بل ليقوى وجوده مثل القيمة ^{مضمون}
 الا بقيمة وقد يدعى انفراد المثل في هذه الصورة لغلبة التعزيم ^{في}
 بالمثل وان كان فيها ولا يتجره هذا الاشكال مع دونه وفهنا علينا والحاصل ^{في}
 اشكال في الحكم المربود ونسب الخلاف الى اسكان ما شئت عن عدم ^{في}
 واما ما افاده الغاضل وغيره من ان لا يدرى في باب التعزيم ^{مضمون}
 بالمثل فهو حكم التعزيم خاصة لا نه حكم ضمان القيمة وقد مال اليه الجواهر ^{في}
 لكن الانصاف عدم خلو القول بامانة الضمان بالمثل من قوة باعتبار ^{في}
 فرض الشيء بمثل لم يبق التعزيم على ذلك بل قد بدلت انصارنا ^{في}
 بوبه مضمون الجبل الذي يعزى كونه قيميا ولذا يجب تعزيمه في الاول ^{في}
 انتهى على سند الضمان القيمة بالقيمة بصحح في ولا دو ما دل على ^{في}
 شقصه وما دل على انه اذا تلف المثل بغير طمأنينة سقط من ضمانه ^{في}
 والمحق كالعلة لا كذا ان ما يقين به في يوم التلف انما هو الجرح ^{في}
 الى البطلان اما هو يوم التلف في الواجب قبل رد العين وحاصل ^{في}
 التكليف يدفع القيمة فحال من الحالات ان يكون الواجب طمأنينة ^{في}

فانما فعل العوسوة في العمل المربود بان كون الانتقال الى الله تعالى حال التعلق
اعتبار القربة في غير هذا الحال والحاصل انه فرق بين كون يوم التلطف في الانتقال
وبين كون صاحب القربة هذا مقتضى الأصل عند سؤم ان صاحبها لا يدرك
خلاله وهو ثوبهم فابيد فقد دفع الشيخ فلك في الصحيح عن الامام قال اكثرت
الى قصر في هجرته وداها بانيابها وكذا وخرجت في طلبه لم يفلح خبرت قرب
قنطرة الكوفة خبرت ان صاحبها توجه الى النبل فوجه الى نحو النبل فلما
النبل خبرت انه توجه الى بغداد ما تبعد وطفرت به وقرعت ابني وبنيت و
الى الكوفة وكان ذهابي ومجيئي خمس عشرة يوما فاخبرني صاحب العمل بعد
فاردت ان اخلل منه فها صنعت وارضيت فبذلته خمس عشرة يوما فاني ان
تراه حينئذ بالي حنفية وخبرته بالقصة واخبره بالاجل فقال لي ما صنعت
بالبغلة فقلت جعلت سلبها قال نعم قال نعم بعد خمس عشرة يوما قال فأتيت
من اجل قال اريد كرايتي فقد حبسني خمس عشرة يوما فقال لي ما صنعت
بالبغلة فقلت جعلت سلبها قال نعم بعد خمس عشرة يوما فقال



